

49

2017

الربع الأول

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2012 - 2017

المؤشر	2016					2016	2015	2014	2013	2012
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول					
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,901.2	4,867.4	4,833.5	4,799.8	4,766.2	4,867.4	4,682.5	4,550.4	4,420.5	4,293.3
الضفة الغربية	2,981.2	2,962.9	2,944.5	2,926.3	2,908.0	2,962.9	2,862.5	2,790.3	2,719.1	2,649.0
قطاع غزة	1,920.0	1,904.5	1,888.9	1,873.5	1,858.2	1,904.5	1,820.0	1,760.1	1,701.4	1,644.3
سوق العمل										
عدد العاملين (ألف شخص)	999.1	1,002.0	970.9	975.0	974.0	980.5	963.0	917.0	885.0	858.0
نسبة المشاركة (%)	45.8	45.5	46.1	45.7	45.8	45.8	45.8	45.8	43.6	43.4
معدّل البطالة (%)	27.0	25.7	28.4	26.9	26.6	26.9	25.9	26.9	23.4	23
- الضفة الغربية	18.8	16.9	19.6	18.3	18	18.2	17.3	17.7	18.6	19
- قطاع غزة	41.1	40.6	43.2	41.7	41.2	41.7	41	43.9	32.6	31
الحسابات القومية (مليون دولار)										
الناتج المحلي إجمالي	3,455.3	3,327.2	3,439.4	3,355.2	3,275.3	13,397.1	12,673.0	12,715.6	12,476.0	11,279.4
- الإنفاق الخاص	3,083.9	2,961.5	3,170.7	3,082.5	2,984.8	12,353.3	11,765.6	11,840.4	11,062.6	10,158.5
- الإنفاق الحكومي	858.0	964.4	879.3	905.7	780.8	3,530.2	3,429.5	3,478.2	3,381.7	3,126.9
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	758.9	760.3	677.8	715.6	684.0	2,837.7	2,677.4	2,415.0	2,707.3	2,378.5
- الصادرات	639.0	658.8	600.1	631.6	541.9	2,432.4	2,338.1	2,172.3	2,071.8	1,871.1
- الواردات (-)	1,884.5	2,017.8	1,888.5	1,980.2	1,716.2	7,602.7	7,537.6	7,208.9	6,804.0	6,299.9
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	745.9	723.3	753.0	739.8	727.4	2,943.5	2,863.9	2,960.1	2,992.2	2,787.2
بالأسعار الثابتة (أسعار 2004)	431.6	434.2	442.9	447.8	441.0	1,765.9	1,744.5	1,737.4	1,793.3	1,807.5
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(1,245.5)	(1,359.1)	(1,288.5)	(1,348.6)	(1,174.3)	(5,170.5)	(5,199.5)	(5,036.7)	(4,732.2)	(4,428.7)
ميزان الدخل	470.3	408.6	401.3	404.3	364.4	1,578.6	1,712.3	1,482.4	1,160.3	857.4
ميزان التحويلات الجارية	472.4	585.4	572.8	553.3	532.4	2,243.9	1,421.5	1,405.3	1,188.5	1,750.5
ميزان الحساب الجاري	(302.8)	(365.1)	(314.4)	(391.0)	(277.5)	(1,348.0)	(2,065.7)	(2,149.0)	(2,383.4)	(1,820.8)
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.749	3.829	3.806	3.815	3.908	3.84	3.884	3.577	3.611	3.854
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.292	5.401	5.377	5.381	5.512	5.418	5.483	5.046	5.093	5.436
معدّل التضخم (%) ¹	1.07	(0.69)	0.32	(0.03)	(0.90)	(0.22)	1.43	1.73	1.72	2.78
المالية العامة (على الأساس التقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	913.7	936.4	737.6	993.3	884.6	3,552.0	2,891.4	2,791.2	2,319.9	2,240.1
النفقات الجارية	849.9	768.2	879.4	1,151.6	862.4	3,661.6	3,424.9	3,445.9	3,250.7	3,047.1
النفقات التطويرية	36.5	80.2	45.0	54.1	37.1	216.5	176.4	160.9	168.4	211.0
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	27.4	88.0	(186.8)	(212.4)	(15.0)	(326.2)	(709.9)	(815.6)	(1,099.2)	(1,018.0)
إجمالي المنح والمساعدات	208.6	214.3	168.8	203.5	179.8	766.3	796.8	1,230.4	1,358.0	932.1
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	236.0	302.3	(18.0)	(8.9)	164.8	440.1	86.9	414.8	258.7	(85.9)
الدين العام الحكومي	2,514.9	2,483.8	2,553.8	2,530.2	2,527.0	2,483.8	2,537.2	2,216.8	2,376.2	2,482.5
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/مطلوبات المصارف	15,222.3	14,196.4	14,068.3	13,599.6	13,143.6	14,196.4	12,602.3	11,815.4	11,190.7	10,051.9
حقوق الملكية	1,720.3	1,682.4	1,624.4	1,495.2	1,483.2	1,682.4	1,461.7	1,464.0	1,360.0	1,257.5
ودائع الجمهور	11,127.5	10,604.6	10,432.6	10,202.6	10,054.7	10,604.6	9,654.6	8,934.5	8,303.7	7,484.1
التسهيلات الائتمانية	7,234.2	6,871.9	6,666.4	6,404.9	6,137.3	6,871.9	5,824.7	4,895.1	4,480.1	4,199.3

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).
1. معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.
2. أرقام 2017 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة
البيانات الموجودة في الجدول حسب آخر تحديث متوافر للبيانات

المحرر: د. نعمان كنفاني

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (المنسق العام: سلام صلاح)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: د. شاهر صرصور)
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (المنسق: د. بشار ابو زعور)

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

للحصول على نسخ الرجاء الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أدناه.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص. ب. 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص. ب. 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص. ب. 452، رام الله
هاتف: +972-2-2409920
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص. ب. 4041، البيرة - فلسطين
هاتف: +972-2-2946946
فاكس: +972-2-2946947
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps
بريد إلكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم من:



الصندوق العربي للإنماء
الاقتصادي والاجتماعي



الربع الأول 2017 باختصار

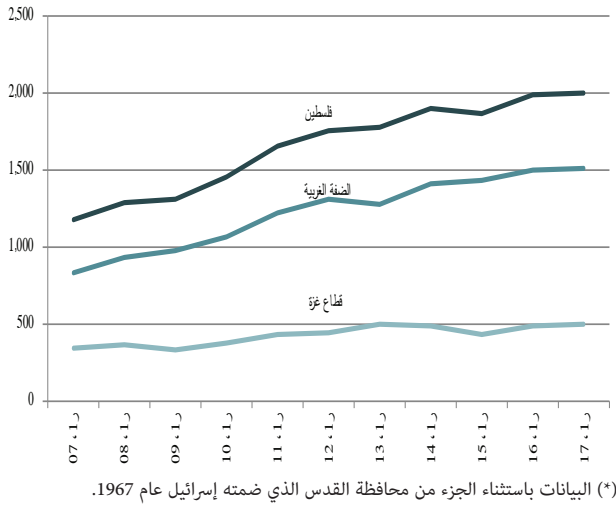
- **الناتج المحلي الإجمالي:** نما الناتج المحلي بشكل طفيف خلال الربع الأول مقارنة بالربع السابق (0.1% بالأسعار الثابتة) نتيجة النمو في قطاع غزة مقابل الركود في الضفة. وأدى هذا إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو نصف نقطة مئوية.
- **التشغيل والبطالة:** ارتفع معدّل البطالة في فلسطين بمقدار 0.3 نقطة مئوية، ووصل إلى 27%، في الربع الأول مقارنة مع الربع السابق (19% في الضفة و22% في القطاع). كما وصلت نسبة العاملين في القطاع الخاص الذين يتلقون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور (1,450 شيكل) إلى 36.3% (42% بين الإناث و35% بين الذكور).
- **المالية العامة:** بلغ التمويل الخارجي لدعم الموازنة في الربع الأول 640 مليون شيكل (18% منها فقط من الدول العربية)، في حين بلغ التمويل الخارجي لدعم الإنفاق التطويري 143 مليون شيكل. ووصلت المتأخرات المترتبة على الحكومة إلى حوالي 654 مليون شيكل، 43% منها متأخرات تجاه القطاع الخاص.
- **السيارات:** وصل عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة للمرة الأولى في الضفة الغربية 10,027 سيارة في الربع الأول، 83% منها سيارات مستعملة من السوق الخارجية ومن إسرائيل.
- **التضخم والأسعار:** ارتفع معدّل التضخم في فلسطين بمقدار 1.07% في الربع الأول مقارنة بالربع السابق. ويعبر هذا عن الانخفاض في القوة الشرائية لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بعملة الشيكال. أمّا الذين يتلقون رواتبهم بالدولار والدينار وينفقون بالشيكال فإنّ القوة الشرائية لدخلهم شهدت تراجعاً بنحو 3.17%.

المحتويات:

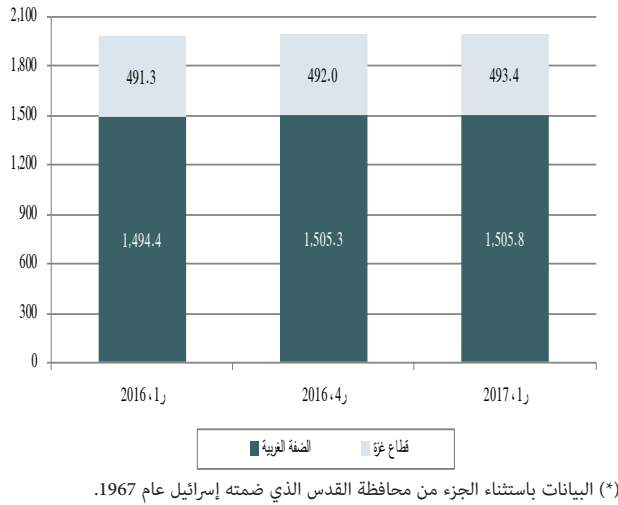
- ◆ **الناتج المحلي الإجمالي**
صندوق 1: النمو طويل الأمد في الاقتصاد الفلسطيني 2
- ◆ **سوق العمل**
صندوق 2: دور المثبطات في تفسير التباين بين الإنتاجية والأجور في إسرائيل وفلسطين 4
- ◆ **المالية العامة**
صندوق 3: الإنفاق التطويري في فلسطين 9
- ◆ **القطاع المالي المصرفي**
صندوق 4: المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع: ضمان 90% من المودعين و14% من الودائع بشكل كامل 12
- ◆ **القطاع المالي غير المصرفي** 16
- ◆ **مؤشرات الاستثمار**
صندوق 5: التكاليف الاقتصادية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي 18
- ◆ **الأسعار والتضخم**
صندوق 6: فلسطين بين العجز المزدوج وفجوة الموارد 20
- ◆ **التجارة الخارجية** 22
- ◆ **مفاهيم وتعريف اقتصادية**
منحنى فيلبس: العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة 23
- ◆ **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين**
2012 - 2017 25

1- الناتج المحلي الإجمالي¹

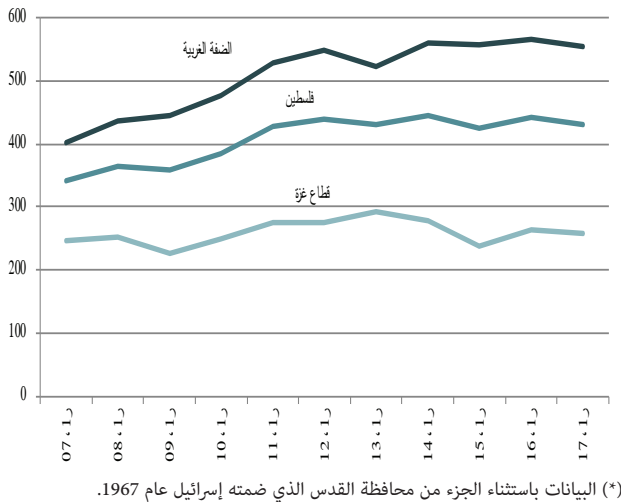
شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* في أرباع متناظرة (أسعار 2004 الثابتة) (مليون دولار)



شكل 2-1: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية* وقطاع غزة (مليون دولار بأسعار 2004 الثابتة)



شكل 3-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* حسب المنطقة في أرباع متناظرة (دولار بأسعار 2004 الثابتة)



شهد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (بالأسعار الثابتة 2004) ارتفاعاً طفيفاً بنحو 0.1% خلال الربع الأول 2017 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 1,999.2 مليون دولار. وتوزع الناتج بين 75% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. كما بلغ النمو 0.03% في الضفة الغربية مقابل نمو بمقدار 0.3% في قطاع غزة. أما بالنسبة للتغير خلال العام بين الربعين المتناظرين (ر1، 2017 مع ر1، 2016) فلقد بلغت نسبته 0.7% في فلسطين، وواقع 0.8% في الضفة و0.4% في القطاع (انظر الشكل 1-1).

أدى الارتفاع الطفيف في الناتج المحلي في الربع الأول، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو نصف نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق. كما أدى تواضع النمو إلى انخفاض في حصة الفرد من الدخل بمقدار نقطتين مئويتين في الربع الأول 2017 مقارنة بالربع المناظر من العام السابق (انظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (دولار)

الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول	
2017	2016	2016	
431.6	434.2	441.0	فلسطين
555.2	558.5	565.0	- الضفة الغربية
257.0	258.3	264.4	- قطاع غزة

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

ارتفعت حصة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بشكل طفيف جداً بلغ 0.05 نقطة مئوية تقريباً بين الربع الأول 2017 والربع الرابع 2016. إلا أن مساهمة القطاع انخفضت في الربع الأول 2017 مقارنة بالربع المناظر من العام 2016 بنحو 0.06 نقطة مئوية. وبذلك، ما زال القطاع لا يساهم سوى بنحو ربع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين. أما بالنسبة للفجوة بين حصة الفرد من الناتج المحلي بين الضفة والقطاع فلقد بلغت 298 دولار في الربع الأول 2017 (انظر الشكل 3-1) إذ شهدت انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالربع السابق (2.4 دولار)، وانخفاضاً طفيفاً أيضاً مقارنة بالربع المناظر 2016 (2 دولار). وعلى ذلك، ما زالت حصة الفرد في قطاع غزة تعادل نحو 46% فقط من حصة الفرد في الضفة الغربية (انظر الشكل 2-1).

بنية الناتج المحلي الإجمالي

انخفضت حصة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 1.2 نقطة مئوية بين الربع الأول 2017 والربع الرابع 2016، جاءت بمعظمها من تراجع قطاع الإنشاءات.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2007 - 2017. رام الله، فلسطين.

صندوق 1: النمو طويل الأمد في الاقتصاد الفلسطيني

جاء في دراسة حديثة وضعها الدكتور لويس أبو غطاس، في إطار مشروع الاتحاد الأوروبي لصالح وزارة الاقتصاد الوطني، أن معدل النمو السنوي المركب في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995 - 2015 بلغ 4.2% (بأسعار الدولار الثابتة)¹. ومعدل النمو المتوسط طويل الأمد هذا لا يختلف كثيراً عن معدلات النمو المناظرة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المجاورة، أو في مجموعة دول الدخل المتوسط الأدنى (Lower Mid-Income) التي تصنف فلسطين ضمنها. إلا أن المؤلف يؤكد على وجود ثلاث خواص في النمو الفلسطيني تدعو إلى القلق الشديد وتوثق التباين في نمو الاقتصاد الفلسطيني عن غيره من الاقتصاديات:

- أولاً، أن الاقتصاد الفلسطيني كان في 1995 في نقطة متدنية للغاية، وعلى ذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في فلسطين الآن، على الرغم من النمو السنوي على المعدل المتوسط 4.2%، يقل بنسبة 34% عن مستواه في الأردن، وهي دولة ذات موارد مشابهة. أما عند تعديل الدخل الفردي بمكافئ القوة الشرائية فإن مستواه في فلسطين يقل عن نصف مستواه في دول مثل الأردن ومصر وتونس.
- ثانياً، أن معدل النمو طويل الأمد في فلسطين غير كافٍ عند مقارنته مع الزيادة الحادة في عدد السكان. إذ لم يزد معدل النمو السنوي المركب في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على 0.9% بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1995 - 2015. ومعدل النمو المتواضع هذا انعكس في عجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل كافية لامتصاص الزيادة في قوة العمل الفلسطينية.
- ثالثاً، أن معدلات النمو السنوية خلال الفترة شهدت تذبذباً حاداً، من نمو متسارع في سنة إلى تراجع حاد أيضاً في أخرى. يصور الشكل 1 معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بأسعار الدولار الثابتة (2004) وبأسعار الشيكال الثابتة (1996). ويوضح الشكل ليس فقط التبدل الحاد في المعدلات السنوية، ولكن أيضاً تباين معدلات النمو عند القياس بالشيكال وبالدولار بسبب تحولات سعر الصرف بينهما. ويلاحظ أن معدل النمو السنوي المركب عند القياس بالشيكال خلال الفترة أقل بقليل عنه عند القياس بالدولار، كما أن درجة التذبذب في النمو أعلى عند القياس بالشيكال. ومن المعلوم أن الأدبيات الاقتصادية أكدت وبرهنت تكراراً على أن الاقتصاديات التي تعاني من تذبذب النمو تشهد دائماً نمواً طويلاً أكثر تدنياً، واستثمارات أقل فعالية بسبب عوامل عدم الثقة وعدم الاستدامة.

الشكل 1: معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بأسعار الدولار الثابتة وأسعار الشيكال الثابتة (1995 - 2015)



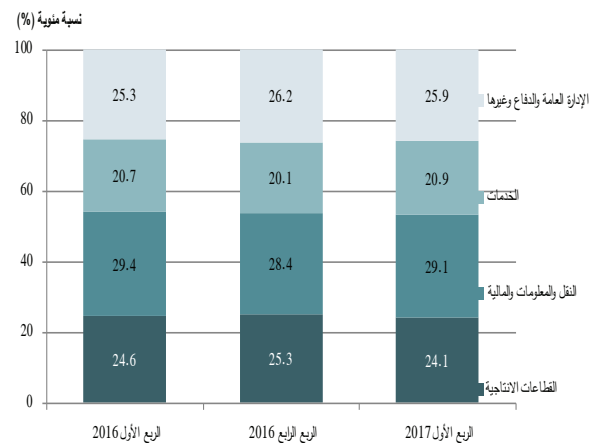
ملاحظة: يصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أرقام الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الدولار فقط (الجارية والثابتة). ولقد قام المؤلف بتحويل الناتج المحلي بأسعار الدولار الجارية إلى قيمتها بالشيكال باستخدام سعر الصرف بينهما في وسط السنة من كل عام. ثم حول أرقام الشيكال بالأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة باستخدام معدلات التضخم في فلسطين التي يصدرها مركز الإحصاء الفلسطيني وبعتماد أسعار سنة 1996 كأساس.

بالمقابل ارتفعت حصة قطاع الخدمات بمقدار 0.8 نقطة مئوية، وحصة قطاعات النقل والمعلومات والمالية بمقدار 0.7 نقطة مئوية، جاء معظمها من الارتفاع في حصة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات (انظر الشكل 1-4).

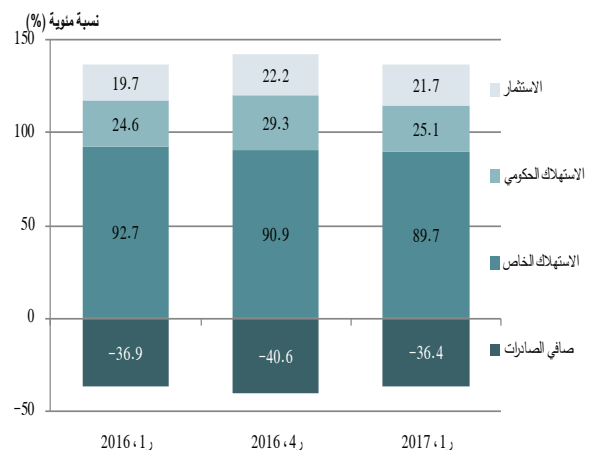
الإنفاق على الناتج المحلي

بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الأول 2016 والربع الأول 2017 نحو 13.5 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 0.7% كما ذكرنا). وتحقق هذا نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بمقدار 31.6 مليون دولار، وارتفاع الاستثمار بنحو 41.4 مليون دولار. كما حدث ارتفاع في صافي الصادرات (أي في الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات) بمقدار 3.2 مليون دولار خلال الربع (انظر الشكل 1-5 الذي يصور بنود الإنفاق على الناتج المحلي بالنسب المئوية).

شكل 1-4: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

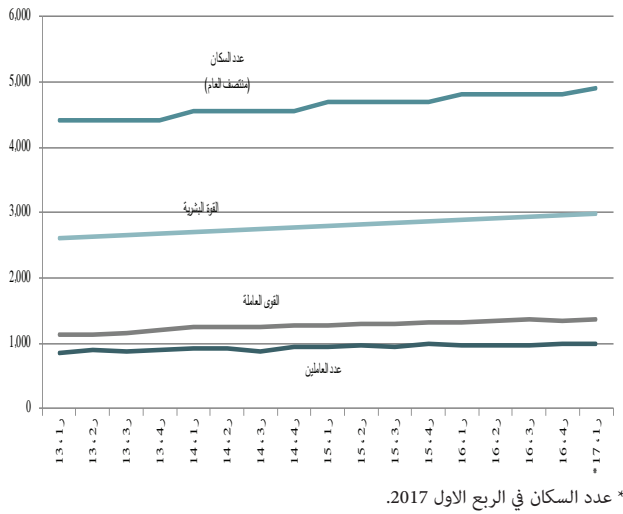


شكل 1-5: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

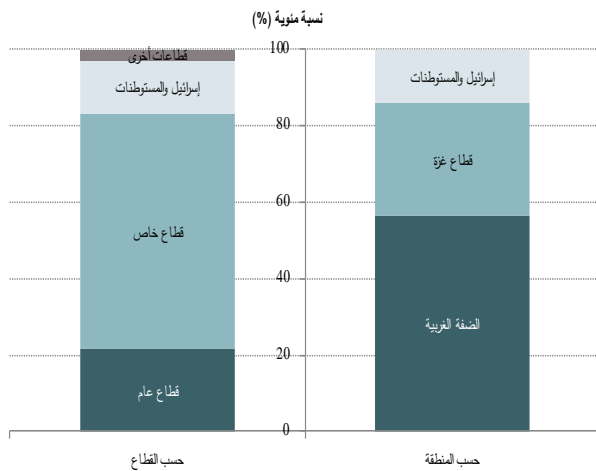


(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. مجموع النسب لا يساوي 100% وذلك يعود إلى بند صافي السهو والخطأ.

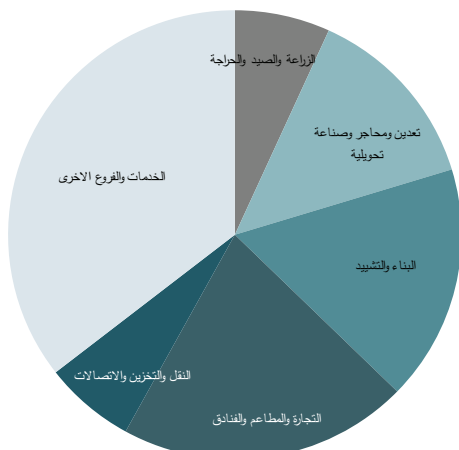
شكل 2-1: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين (ألف)



شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الأول 2017



شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين من فلسطين حسب النشاط الاقتصادي للربع الأول 2017 (نسبة مئوية %)



2- سوق العمل¹

بلغت القوة البشرية في فلسطين، أي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة، نحو 2,989 ألف شخص في الربع الأول 2017. أمّا القوى العاملة، أي عدد الأشخاص المؤهلين والمستعدين للعمل، فلقد بلغت نحو 1,369 ألف. والفرق بين عدد القوى العاملة وعدد العاملين فعلياً يقيس عدد العاطلين عن العمل. ويوضح الشكل 1-2 العلاقة بين هذه المتغيرات مع تطور عدد السكان.

نسبة المشاركة

تُشير الأرقام إلى أن نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية في فلسطين (وهو ما يُعرف باسم نسبة المشاركة) تراوحت حول 46% في السنوات الأخيرة (45.8% في الربع الأول 2017). وهذه النسبة قريبة من النسبة السائدة في دول المنطقة (42% في الأردن مثلاً في العام 2014 حسب بيانات البنك الدولي)، ولكنها تختلف بشكل ملحوظ عن نظيرها في الدول المتطورة حيث تصل نسبة المشاركة إلى 60% أو أعلى. ومن بين الأسباب التي تفسر هذا التباين انخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل وارتفاع نسبة الأطفال والمراهقين في دول المنطقة مقارنة بالدول المتطورة.

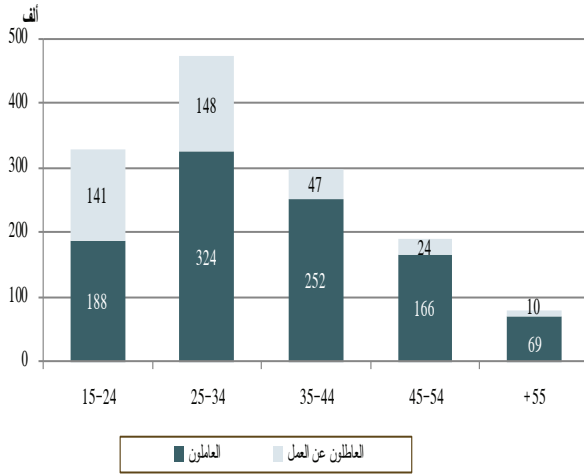
هناك فارق كبير في نسبة المشاركة في أوساط الذكور وأوساط الإناث في فلسطين. بلغت نسبة المشاركة للذكور حوالي 71.6% مقابل 19.4% بين الإناث. وليس هناك فارق كبير في هذا التباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية (73.3% للذكور مقابل 17.6% للإناث)، إلا أن نسبة المشاركة في قطاع غزة بلغت (68.6% للذكور مقابل 22.3% للإناث). ومن الواضح أن انخفاض نسبة المشاركة بين الإناث في فلسطين هو السبب الرئيس لانخفاض نسبة المشاركة الكلية.

توزيع العمالة

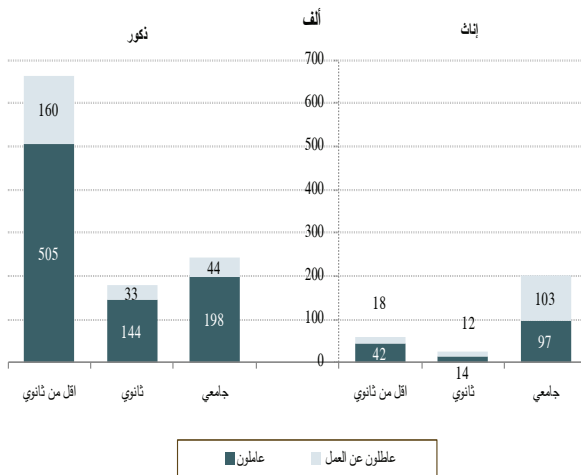
انخفض عدد العاملين في فلسطين بمقدار 0.3% بين الربع الرابع 2016 والربع الأول 2017، ووصل إلى 999 ألف. وتوزع العاملون في الربع الأول 2017 حسب مكان العمل بين 56.3% في الضفة و29.7% في القطاع و14.0% (أو نحو 140 ألف عامل) في إسرائيل والمستعمرات (وهي نسبة مرتفعة عن تلك السائدة في سنوات ماضية والتي تراوحت حول 11%). أمّا فيما يتعلق بتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في الربع الأول 2017، فلا زال أكثر من الخمس يعمل في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى نحو 35.8% في قطاع غزة (الشكل 2-2). أمّا بالنسبة لتوزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي، فقد بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الأول 2017 نحو 35.5% (53.4% في قطاع غزة). ويلاحظ أن البناء والتشييد كان يُشغل 21.4% من العاملين في الضفة ولكن أقل من 7% في قطاع

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين.

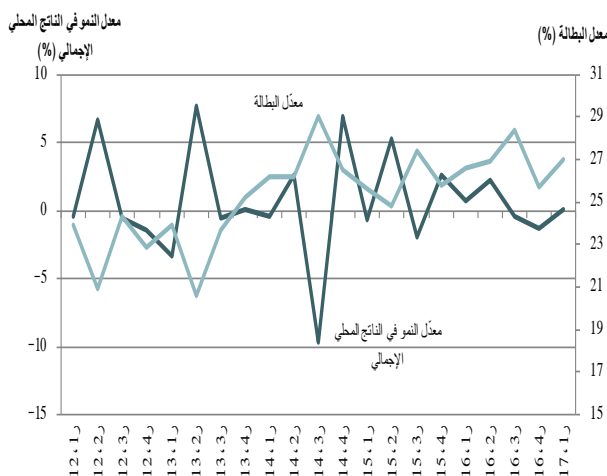
شكل 4-2: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (الربع الأول 2017)



شكل 5-2: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس (الربع الأول 2017)



شكل 6-2: معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل البطالة في فلسطين



غزة. في حين تتقارب نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق بين الضفة الغربية وقطاع غزة، (حوالي 21%) (الشكل 3-2).

البطالة

يقيس معدّل البطالة نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأشخاص في القوى العاملة. ارتفع معدّل البطالة في فلسطين إلى 27.0% في الربع الأول 2017، وهذا أعلى بنحو نصف نقطة مئوية عما كان عليه في الربع المناظر من العام 2016، وأعلى بمقدار 1.3 نقطة مئوية عن معدّل البطالة في الربع السابق (انظر الجدول 1-2).

جدول 1-2: معدّل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

المنطقة	الجنس	2017، ر1	2016، ر4	2016، ر1
الضفة الغربية	ذكور	15.9	14.2	15.5
	إناث	31.2	28.5	28.4
	المجموع	18.8	16.9	18.0
قطاع غزة	ذكور	32.7	33.2	34.5
	إناث	67.4	64.4	62.6
	المجموع	41.1	40.6	41.2
فلسطين	ذكور	21.9	21.0	22.3
	إناث	46.6	43.9	42.8
	المجموع	27.0	25.7	26.6

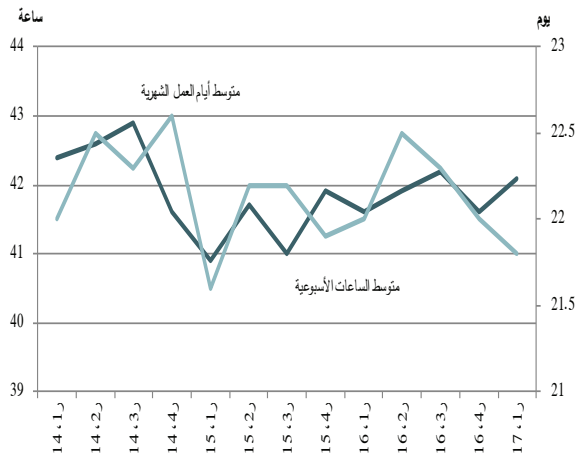
من بين أبرز مواصفات البطالة في فلسطين التالي: (1) أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدّل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 24 سنة حوالي 42.9% (66.7% للإناث، 37.5% للذكور). وهذا يؤشّر على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل في العدد 47 من المراقب).

(2) أن البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في الربع الأول 2017 نحو 24.1% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما كان 18.2% عند ذوي التعليم الجامعي. أما عند الإناث فإنّ بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 51.5% بينما هي 30% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من ثانوي (انظر الشكل 2-5).

نمو الإنتاج وتغير البطالة

يعرض الشكل 2-6 منحنيين، أحدهما لمعدّل نمو الإنتاج (بالأسعار الثابتة) والآخر بصوّر معدّل البطالة في كل ربع سنة بين الربع الأول 2012 والربع الأول 2017. أول ما يلفت النظر في الشكل البياني هو التذبذب الحاد في منحنى معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي. لا شك أنّ جزءاً من هذا

شكل 2-7: ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية في فلسطين



شكل 2-8: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين



جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الأول 2017) (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	101.5	92.3
قطاع غزة	58.7	40
إسرائيل والمستعمرات	219.5	200
المجموع	113.6	96.2

جدول 2-3: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص وعدد ومتوسط أجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات) الربع الأول 2017

القطاع الخاص (ألف شخص)	عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)			عدد العاملين لقاء أجر شهري أقل من الحد الأدنى (ألف شخص)			معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (شيكل)	
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث
الضفة الغربية	196	45	241	22	17	39	1,058	956
قطاع غزة	112	19	131	86	10	96	747	353
فلسطين	308	64	372	108	27	135	836	803

التذبذب يمكن تفسيره بالطبيعة الموسمية للناتج المحلي، إذ أن النشاط الاقتصادي يخمد قليلاً في الشتاء والخريف مقارنة بالفصول الأخرى. ولكن أثر العوامل السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال على النشاط الاقتصادي لها دور أكثر أهمية في تفسير التذبذب الحاد والدوري في النمو الاقتصادي. الملاحظة الثانية على الشكل البياني هي في وجود ترافق واضح بين حركة المنحنيين. إذ كلما ارتفع معدل نمو الإنتاج ترافق هذا مع هبوط معدل البطالة، والعكس بالعكس. وعند القيام بإجراء تمرين بسيط للربط بين المتغيرين نتوصل إلى أن كل زيادة في معدل النمو بمقدار 1% ترافقت مع انخفاض في معدل البطالة يعادل 0.28% خلال الفترة المدروسة. أي أن تخفيض معدل البطالة بمقدار 1% يتطلب رفع معدل النمو بمقدار يزيد على 3%. هذه العلاقة المسطحة والتقريبية تُعطي فكرة سريعة عن مقدار التسارع اللازم في معدل النمو، والفترة الزمنية الطويلة الضرورية، من أجل تحقيق تخفيض ملموس في معدلات البطالة العالية في فلسطين بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص.

ساعات وأيام العمل

يُصور الشكل 2-7 ساعات وأيام العمل للعاملين الفلسطينيين. يوجد تقارب في متوسط عدد أيام العمل الشهرية في الضفة والقطاع، ولكن متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية في الضفة الغربية يزيد بمقدار 11.6% عن مثيله في قطاع غزة في الربع الأول. ويعود انخفاض عدد ساعات العمل في القطاع، على الأرجح، إلى نقص فرص العمل وليس إلى ارتفاع الإنتاجية وتفضيل الراحة، وهي العوامل التي يتم بها عادة تفسير انخفاض ساعات العمل في الدول المتقدمة.

الأجور

بلغ الأجر اليومي المتوسط للعاملين في فلسطين 113.6 شيكل في الربع الأول 2017. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين متوسط الأجر للذين يعملون في الضفة والقطاع من جهة وأجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. كذلك بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (انظر الجدول 2-2). تُشير الأرقام إلى أن متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إن الهوة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط، والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط، لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على

بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 836 شيكل. أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 16.2% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 73.3% في قطاع غزة (انظر جدول 3-2).

عمالة الأطفال

انخفضت عمالة الأطفال (10 - 17 سنة) في الربع الأول 2017 في فلسطين مقارنة مع الربع السابق بشكل طفيف (3.3% مقارنة مع 3.4%)، ليس بسبب انخفاض عدد الأطفال العاملين (الذي بقي ثابتاً) ولكن بسبب الزيادة في عدد الأطفال الكلي. على أن النسبة انخفضت بمقدار نقطة مئوية واحدة تقريباً مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. بلغت عمالة الأطفال في الربع الأول 2017، 4.5% في الضفة الغربية مقابل 1.7% في قطاع غزة.

أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه (انظر الشكل 2-8 لملاحقة الفارق بين الأجر المتوسط والوسيط). يلاحظ أن وسيط الأجر في قطاع غزة أقل من نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية.

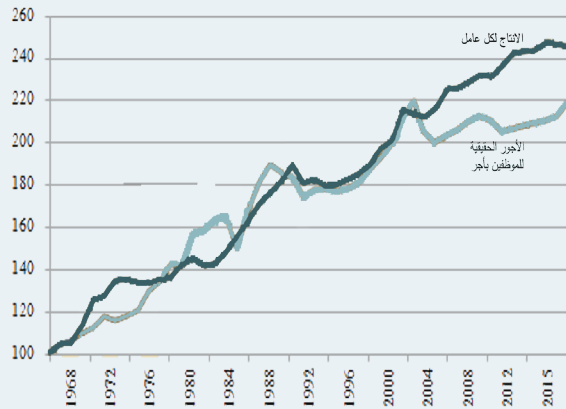
ومن الملفت للنظر أن متوسط الأجر اليومي لكافة العاملين ارتفع بمقدار 3.6 شيكل بين الربع الأول 2017 والربع الرابع 2016، نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (بمقدار 3.9 شيكل) وارتفاعه في إسرائيل والمستعمرات (3.8 شيكل)، على الرغم من انخفاضه في قطاع غزة (5.1 شيكل).

الحد الأدنى للأجور

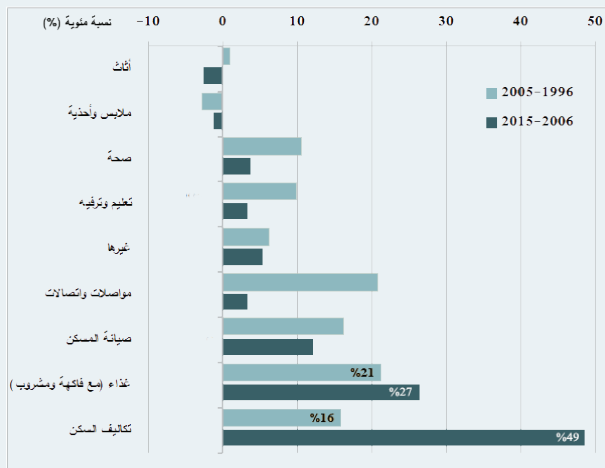
بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً أقل من 1,450 شيكل من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الأول 2017 نحو 36.3% (42.2% بين الإناث، و35.1%

صندوق 2: دور المثبطات في تفسير التباين بين الإنتاجية والأجور في إسرائيل وفلسطين

شكل 1: الإنتاجية والقيمة الحقيقية للرواتب في قطاع الأعمال في إسرائيل (رقم قياسي 1968=100)



الشكل 2: مساهمة مجموعات السلع المختلفة في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في إسرائيل



قدّمت دراسة نشرها «مركز تاوب لدراسات السياسات الاجتماعية في إسرائيل» تفسيراً جديداً للمفارقة التي شهدتها الاقتصاد الإسرائيلي خلال السنوات الماضية.¹ وتمثلت المفارقة بأن الرواتب في قطاع الأعمال بقيت ثابتة بالقيمة الحقيقية خلال الفترة 2001 - 2010 على الرغم من أن إنتاجية العمل خلال نفس الفترة ارتفعت بمقدار 15% (انظر الشكل 1). من المفترض طبعاً أن تزداد الأجور الحقيقية على ذات وتيرة ارتفاع الإنتاجية (أي قيمة الإنتاج لقاء كل عامل وموظف). أحد التفسيرات وراء الانقطاع الذي حدث بين هذين المتغيرين يعيد السبب إلى زيادة حصة الأرباح من الناتج القومي على حساب الحصة التي تستحقها الأجور بسبب الضعف الذي أصاب نقابات العمال والموظفين في إسرائيل وانخفاض قوتها التفاوضية.

التفسير الجديد الذي جاء به مركز «تاوب» له طبيعة تقنية ويتطلب خلفية سريعة لتوضيح بنية ودور «المثبطات» في الحسابات القومية.

المثبطات (Deflators)

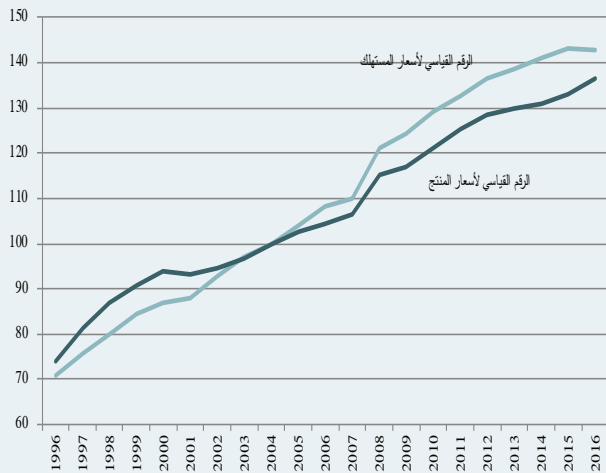
المثبطات هي أرقام قياسية تستخدم لتحويل بيانات الحسابات القومية من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة. أي أنها معاملات تقيس معدل التضخم وتستخدم لعزل أثر زيادة الأسعار على البيانات بهدف الوصول إلى القيم الحقيقية. وهناك أنواعاً متعددة من المثبطات أهمها ثلاثة:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI): يقيس هذا المثبط التغير في أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات التي تمثل الاستهلاك النهائي المتوسط للعائلات. ويعبّر هذا المثبط عن التغير في الأسعار من وجهة نظر المستهلكين وهو مقياس للتغير في تكاليف الحياة. ويتضمن هذا المثبط التغير في ضرائب المبيعات والشراء المفروضة على الأسعار، كما يتضمن تطور أسعار الواردات، ولكن يستثني تطور أسعار الصادرات ومشتريات الحكومة.
- الرقم القياسي لأسعار المنتج (PPI): يقيس هذا المثبط التغير في السعر المتوسط الذي يتلقاه المنتجون المحليون، ويعبّر عن تطور أسعار الإنتاج المحلي. والسعر المتوسط هنا مؤسس على الوزن النسبي لقطاعات الإنتاج في الاقتصاد. وعلى عكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك فإن هذا المثبط يتضمن تطور أسعار السلع والخدمات المباعة للحكومة وللتصدير، ولكن ضرائب ورسوم

1 TAUB Center. "The relationship between labor productivity and wages in the Israeli market place: Are workers getting the same bang for their buck?". <http://taubcenter.org.il/category/press-releases/>. Opened at 24/1/2017

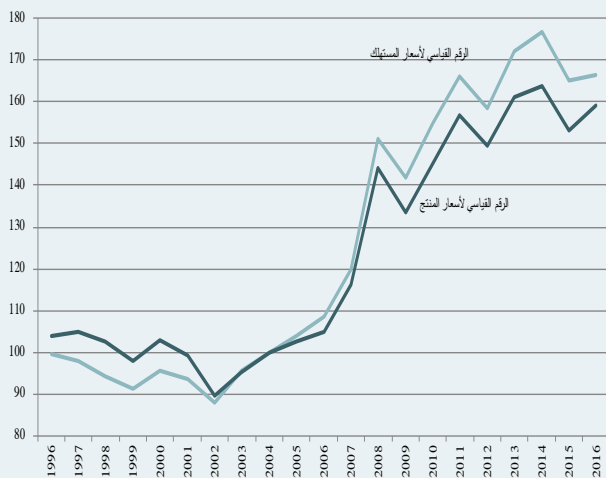
بالدولار تأخذ في الاعتبار ليس فقط الارتفاع في الأسعار ولكن أيضاً التحولات الدورية في سعر صرف الدولار تجاه الشيكول للوصول إلى التغير بالقيم الحقيقية. كما يُلاحظ من الشكل 4 أن الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك أعلى دائماً من ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين، وهي ذات الظاهرة التي أشارت إليها الدراسة الإسرائيلية. وهو ما يعني ضمناً احتمالاً أن الرواتب الحقيقية في فلسطين أيضاً لا تتطور بالتوازي مع الإنتاجية بسبب وجود اختناقات هيكلية ومؤسسية في الاقتصاد. وهذا صعيد يستحق الدراسة بعمق.

شكل 3: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار المنتج في فلسطين بالشيكول (2004=100)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. الأسعار والأرقام القياسية: النشرة السنوية، 2016. رام الله - فلسطين.

شكل 4: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار المنتج في فلسطين بالدولار (2004=100)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. الأسعار والأرقام القياسية: النشرة السنوية، 2016. رام الله - فلسطين. تم الاعتماد على الأرقام بالشيكول وتحويلها إلى دولار باستخدام المثبطات السعرية.

المبيعات لا تدخل في حسابه. كما أنه يستثني التطور في أسعار الواردات.

- مئط الناتج المحلي الإجمالي: هذا مؤشر عريض وأوسع من المؤشرين السابقين للتبدّل في الأسعار في الاقتصاد، وهو يغطي أسعار كافة السلع والخدمات (وليس سلع منتقاة كما في سلّة الاستهلاك)، كما أن السلع والخدمات التي يغطيها تتبدل من سنة إلى أخرى مع تبدّل بنية الاستثمار والإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد.

نمو الإنتاجية وزيادة الرواتب

على أساس هذه الخلفية النظرية يمكن الآن العودة إلى تفسير نتائج دراسة «مركز تاوب» بخصوص انقطاع العلاقة بين الأجور الحقيقية والإنتاجية في إسرائيل. توصلت الدراسة إلى أن سبب الفجوة يعود ببساطة إلى أن إنتاجية العامل يتم تثبيطها بالرقم القياسي لأسعار المنتج في حين يتم تثبيط الرواتب والأجور بالرقم القياسي لأسعار المستهلك. نظراً لأن أسعار المستهلك كانت تزداد بأسرع من أسعار المنتج خلال السنوات الـ 15 الماضية فإن الأجور والرواتب الحقيقية كانت تزداد على وتيرة أبطأ من الإنتاجية.

ولكن، ما هي العوامل وراء التباين في ارتفاع قيمة هذين المئطين؟ توصلت الدراسة إلى أن هذا يعود بشكل خاص إلى الزيادة الحادة التي طرأت على أسعار (وإيجارات) المنازل وأسعار الغذاء في العقد الماضي في إسرائيل، وعلى أن هذين المئطين لهما حصّة كبيرة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مقارنة بوزنهما في الرقم القياسي لأسعار المنتج.

تستقطع تكاليف السكن والغذاء 42% من قيمة سلّة الاستهلاك في إسرائيل (من أسعار البضائع والخدمات التي يتم على أساسها حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، في حين لا تزيد حصّة هذين في الرقم القياسي لأسعار المنتج على 11%. وكان الارتفاع في أسعار السكن والغذاء مسؤولاً عن 75% من الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في إسرائيل خلال العقد الماضي: أي أن تركّز التضخم في تكاليف السكن والغذاء أدى إلى إضعاف العلاقة بين تبدّل الإنتاجية والأجور الحقيقية. وتُشير الدراسة إلى أن أسعار المنازل ارتفعت بمقدار 114% وإيجارات السكن بمقدار 50% خلال الفترة 2007 - 2016 (انظر الشكل 2).

دعت الدراسة إلى إجراءات يمكن أن تعيد التوازن بين تغير المئطين، أهمّها التحكم بالزيادة في أسعار المنازل والإيجارات من جهة وتعزيز التنافسية في قطاع المواد الغذائية وتحرير القيود أمام استيراد الغذاء.

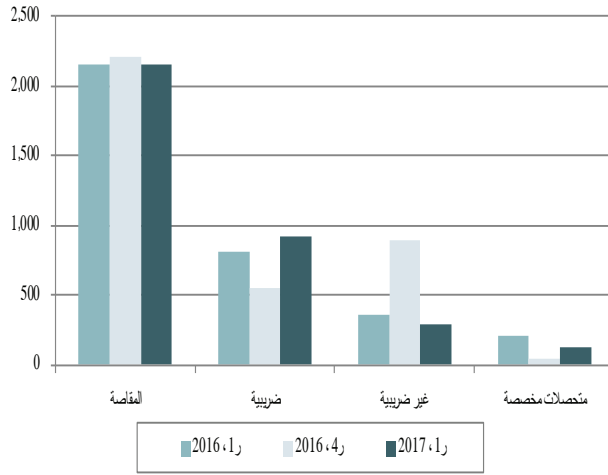
المثبطات في الاقتصاد الفلسطيني

يوضّح العرض السابق أهمية الدور الذي تلعبه المثبطات في حسابات النمو، وتعدد وتشابك العوامل التي تؤثر على تطوّر الأجور الحقيقية في الاقتصاد وتوزيع الدخل بالتالي. والحال أن الأمر أكثر تعقيداً في الاقتصاد الفلسطيني منه في بقية البلدان. وذلك بسبب وجود أكثر من عملة واحدة في التداول والحاجة لحساب الناتج المحلي الإجمالي بالدولار والشيكول. ويوضّح الشكلان 3 و4 تطوّر كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار المنتج في فلسطين بعملة الشيكول والدولار. ويلاحظ مباشرة الحركة الحادة، صعوداً وهبوطاً، في المثبطات بالدولار مقارنة بالمثبطات بالشيكول. ويعود السبب في هذا إلى أن المثبطات

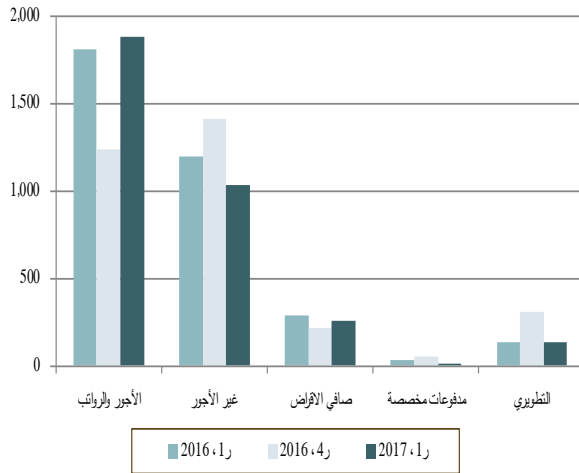
3- المالية العامة¹

الإيرادات العامة

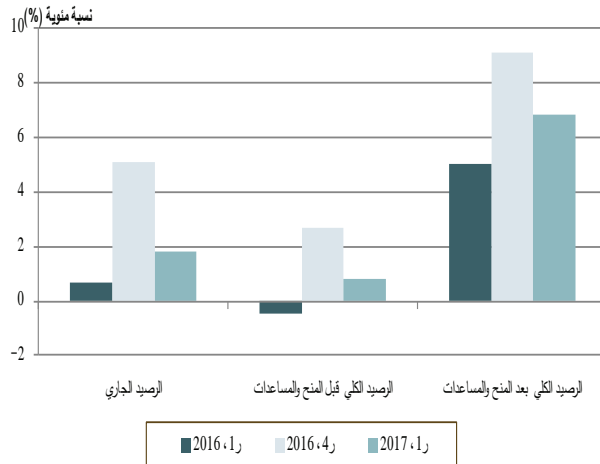
شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)



شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)



شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (%)



شهد الربع الأول من العام 2017 انخفاض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 3.8% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 4,227.3 مليون شيكل. ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض في إيرادات الجباية المحلية، تحديداً الإيرادات غير الضريبية. ويجدر التنويه بأن هذا الانخفاض صوري إذ انه ناتج عن الارتفاع الطارئ في الإيرادات غير الضريبية في الربع الرابع الذي تولد من تسديد رسم تجديد رخصة الاتصالات الفلسطينية. كذلك طرأ انخفاض على إيرادات المقاصة بنحو 2.8% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 2,150.4 مليون شيكل (انظر الشكل 3-1). كما انخفضت المنح والمساعدات الخارجية بنحو 4.4% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 783 مليون شيكل (انظر الجدول 3-1).

شكّلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 126.9% من الإنفاق العام الفعلي (أساس نقدي) في الربع الأول 2017 مقارنة بنحو 135.6% في الربع السابق. بالمقابل شكلت هذه الإيرادات نحو 108.4% من الإنفاق العام المستحق (أساس التزام) على الحكومة مقارنة بنحو 92.9% خلال نفس الفترة.

جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2016				2017
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
تمويل لدعم الموازنة	621.2	627.1	552.7	516.6	639.6
- منح عربية	345.7	226.8	3.6	237.7	112.8
- الدول المانحة	275.5	400.3	549.1	278.9	526.8
تمويل التطويري	76.7	132.6	91.0	302.7	143.4
إجمالي المنح والمساعدات	697.9	759.7	643.7	819.3	783

النفقات العامة

ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الأول 2017 بنحو 2.7% مقارنة بالربع السابق، ليلبلغ حوالي 3,330.5 مليون شيكل. وجاء هذا الارتفاع بشكل رئيس نتيجة ارتفاع الإنفاق على بند الأجور والرواتب بنحو 52.4% ليلبلغ 1,882.5 مليون شيكل. ولكن هذا الارتفاع صوري أيضاً نظراً لانخفاض قيمة هذا البند في الربع السابق نتيجة قيام الحكومة بدفع رواتب وأجور شهر تشرين الأول (الربع الرابع 2016) بشكل مسبق في شهر أيلول (الربع الثالث 2016). كذلك ارتفع الإنفاق على بند صافي الإقراض بنحو 15.4%، ليلبلغ 258.5 مليون شيكل خلال هذا الربع. بالمقابل انخفضت نفقات غير الأجور بنحو 26.6% لتبلغ 1,038 مليون شيكل، وكذلك انخفض الإنفاق التطويري 55.5% مقارنة بالربع السابق ليلبلغ نحو 136.5 مليون شيكل (انظر الشكل 3-2). ولقد شكّل الإنفاق العام

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: وزارة المالية، التقارير الشهرية للعام 2016 و2017: العمليات المالية- الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 2-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية
(مليون شيكل)

2017	2016				البيان
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
84.1	6.7	(8.9)	13.3	(28.0)	إرجاعات ضريبية
111.5	719.4	164.7	(487.7)	108.9	الأجور والرواتب
286.1	627.1	418.2	381.9	434.1	نفقات غير الأجور (القطاع الخاص)
59.3	159.1	134.7	100.2	68.5	النفقات التطويرية
115.5	(17.6)	22.8	(10.9)	163.6	المدفوعات المخصصة
*654.4	1494.7	731.5	(3.2)	747.1	إجمالي متأخرات بنود الإنفاق

الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة.

• تم طرح 2.1 مليون شيكل من الإجمالي وهو يعادل ما قامت الحكومة بتسديده من متأخرات صافي الاقراض.

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

2017	2016				البيان
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
5,291	5,541.4	5,606.4	5,606.6	5,490.9	الدين الحكومي المحلي
5,238.7	5,489.2	5,554.1	5,554.4	5,438.6	المصارف
52.3	52.3	52.3	52.3	52.3	مؤسسات عامة
3,818.1	4,017.7	3,967.8	4,132.5	4,072.5	الدين الحكومي الخارجي
9,109.1	9,559.2	9,574.2	9,739.1	9,563.4	الدين العام الحكومي
93.0	54.8	57.3	81.0	91	الفوائد المدفوعة
%18.2	%18.7	%18.6	%18.9	%19.3	الدين العام / م ا *

* تختلف النسب بشكل بسيط عند احتساب الارقام بالدولار الامريكي بتأثير التغير في سعر الصرف.

الفعلي نحو 85.4% من الإنفاق المستحق على الحكومة خلال هذا الربع، ونحو 26% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2017 مقارنة بنحو 25% في الربع السابق و27% في الربع المناظر.

المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الأول 2017 حوالي 654.4 مليون شيكل، وهو ما يعادل 15.4% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال الربع. ويوضح الجدول 2-3 توزع قيمة المتأخرات على البنود المختلفة، حيث بلغت متأخرات الأجور والرواتب 111.5 مليون شيكل، ومتأخرات القطاع الخاص (غير الأجور) 286.1 مليون شيكل.

ونظراً لقيام الحكومة خلال الربع الأول 2017 بتسديد جزء من متأخرات الفترات السابقة بقيمة إجمالية تعادل 498 مليون شيكل، فإن صافي الزيادة في المتأخرات المتراكمة بلغ 156.5 مليون شيكل خلال الربع (أو بنحو 1.3%)، وهو ما رفع إجمالي قيمة المتأخرات المتراكمة إلى 11,999.6 مليون شيكل حتى نهاية الربع الأول 2017.

الفائض/العجز المالي

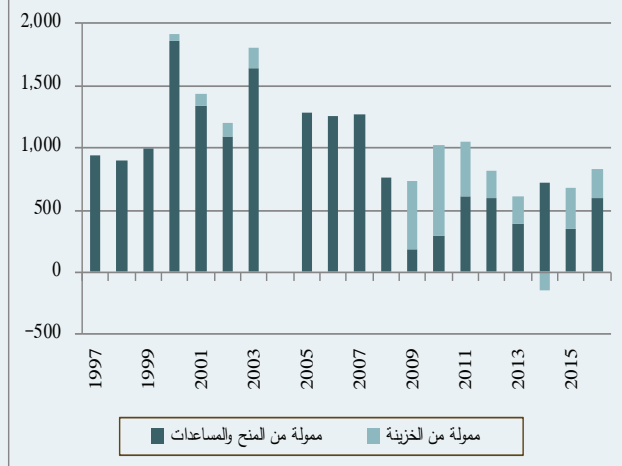
أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية خلال الربع الأول 2017، إلى فائض في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 113.8 مليون شيكل (أو ما نسبته 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي) على الأساس النقدي. وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تعزيز هذا الفائض إلى نحو 896.8 مليون شيكل، وهو ما يعادل نحو 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل 3-3). أما على أساس الالتزام فلقد شهد الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات عجزاً بنحو 449.4 مليون شيكل، وساهمت المنح والمساعدات في تحويل هذا العجز إلى فائض بنحو 333.6 مليون شيكل خلال نفس الفترة.

الدين العام الحكومي

بلغ الدين العام الحكومي خلال الربع الأول من العام 2017 حوالي 9,109.1 مليون شيكل، وهو ما يعادل نحو 18.2% من الناتج المحلي الإجمالي، منخفضاً بنحو 4.7% مقارنة بالربع السابق، ومنخفضاً بنحو 4.8% مقارنة بالربع المناظر. توزع هذا الدين بين دين محلي بنحو 58%، مقابل دين خارجي بنحو 42%. كما بلغت قيمة خدمة الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 93 مليون شيكل، منها فوائد على الدين المحلي الحكومي بحوالي 90.7 مليون شيكل (انظر الجدول 3-3).

صندوق 3: الإنفاق التطويري في فلسطين

شكل 1: تطور النفقات التطويرية العامة في فلسطين (1997 - 2016) مليون شيكل



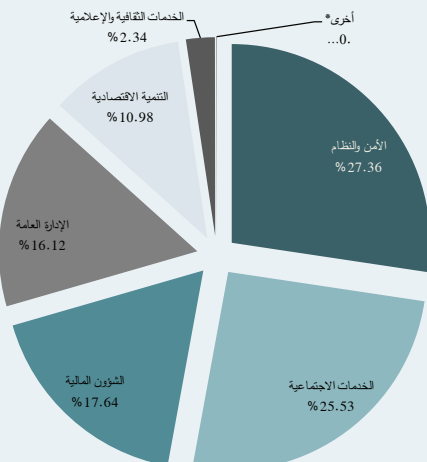
المصدر: الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، إحصاءات، البيانات السنوية، المالية العامة. وتم تحويلها إلى شيكل باستخدام متوسط سعر الصرف لكل سنة * قامت الحكومة في العام 2014 باستخدام جزء من المساعدات الدولية (حوالي 40 مليون دولار) التي كانت مخصصة للنفقات التطويرية لدعم الموازنة الجارية. ** هناك تناقض في بيانات العام 2004 في المصادر المختلفة، لذلك تم استثناءها من الشكل.

شكل 2: نسبة الإنفاق التطويري إلى الإنفاق العام (1997 - 2016)



المصدر: تم احتساب النسب بناء على بيانات الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، إحصاءات، البيانات السنوية، المالية العامة. تم استثناء العام 2004 بسبب تضارب البيانات في المصادر المختلفة.

شكل 3: تفاصيل النفقات التطويرية حسب البند ومركز المسؤولية 2016 (%)



المصدر: وزارة المالية، التقرير المالي الشهري كانون الأول 2016. *أخرى تشمل الشؤون الخارجية وخدمات النقل والمواصلات.

يعرّف الإنفاق التطويري بأنه الإنفاق الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية المستقبلية في بلد ما. ويقوم هذا الإنفاق بتعويض الاهتلاك الذي يطرأ على رأس المال القائم نتيجة الاستخدام من جهة، وبزيادة قيمة رأس المال المتراكم لتحقيق نمو اقتصادي أعلى في المستقبل من جهة أخرى. وسوف نسعى في هذا الصندوق إلى تحليل تطور الإنفاق التطويري في فلسطين خلال العقد الماضيين. ومن المهم أن نشير في البداية إلى الإشكالية المعروفة بين الاقتصاديين المتعلقة بصعوبة تعريف النفقات التطويرية، إذ أنّ بعض أنواع الإنفاق التي تسجل تقليدياً تحت بند الإنفاق الجاري في الموازنات الحكومية، مثل الإنفاق على التعليم والصحة، تساهم أيضاً في زيادة الطاقة الإنتاجية المستقبلية للاقتصاد.

يتم تمويل الإنفاق التطويري العام في فلسطين من مصدرين، إما مباشرة من المساعدات الدولية أو من الموازنة الحكومية. ويبين الشكل 1 تطور الإنفاق التطويري في فلسطين خلال 20 سنة، من هذين المصدرين. ويُلاحظ أنّ حصة الإنفاق من الموازنة هي في ازدياد في السنوات الأخيرة على الرغم من تراجع في قيمة إجمالي الإنفاق التطويري السنوية. بلغ أعلى إنفاق تطويري سنوي في العام 2000، إذ وصل إلى ما يقارب 1.9 مليار شيكل (97% منها ممولة من المساعدات الدولية المباشرة). وبدأ تراجع في الإنفاق التطويري بعد العام 2000 واستمر حتى الآن، ربما باستثناء القفزة التي حدثت في العام 2003 كما يوضح الشكل.

يوضّح الشكل 2 الاتجاه العام لنسبة النفقات التطويرية من إجمالي الإنفاق العام، ويُلاحظ أنّ هناك انخفاضاً مستديماً في هذه النسبة منذ العام 1997، إلا أنّها استقرت في السنوات الخمس الأخيرة على مستوى منخفض نسبياً يبلغ حوالي 5%.

أولويات الإنفاق التطويري

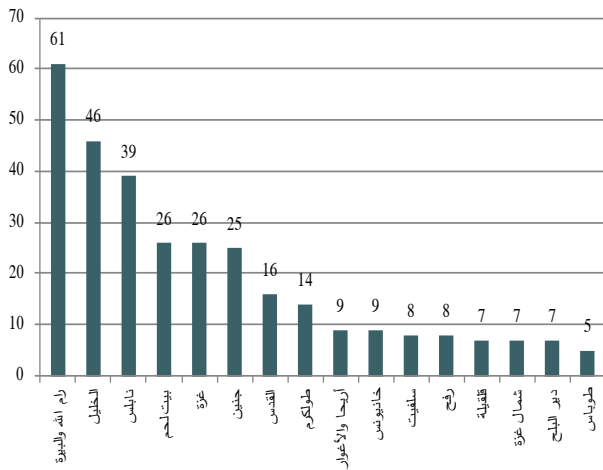
بلغ إجمالي مخصصات الإنفاق التطويري في موازنة الحكومة الفلسطينية في العام 2016 نحو 1,286.5 مليون شيكل (أساس التزام) و824 مليون شيكل (أساس نقدي). ويعرض الشكل 3 التوزيع الفعلي للنفقات التطويرية على المشاريع المختلفة في العام 2016 حسب البند ومركز المسؤولية. ويستفاد من الأرقام التفصيلية أنّ مشاريع الأمن والنظام استقطبت 27% من الإنفاق التطويري في العام 2016. وبلغ الإنفاق على أعلى ثلاثة مشاريع تطويرية كلفة (وهي إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية، وبناء معسكرات تدريب للمؤسسة الأمنية، ودعم البرنامج السياسي والأمني للسيد الرئيس) 20% من إجمالي الإنفاق التطويري في ذلك العام.¹ أما مشاريع الخدمات الاجتماعية فلقد استقطبت نحو 25% من الإنفاق التطويري في العام 2016. وتشتمل هذه على المساعدات الطارئة لقطاع غزة ودعم المخيمات وإصلاح وتأهيل شبكات الصرف الصحي، إلى جانب مشروع «لكفالة الأيتام» بالإضافة إلى مشاريع أخرى. أما مشاريع الإدارة العامة والشؤون المالية فلقد استقطبت أكثر من ثلث إجمالي الإنفاق التطويري وذهب معظمها لمشاريع تحسين كفاءة الإدارة العامة. أخيراً، لم تزد قيمة المشاريع التي تحمل صفة مشاريع «تنمية اقتصادية» على 11% من إجمالي الإنفاق التطويري في ذلك العام.

الأسئلة التي تبقى معقّدة بعد هذا العرض السريع لقيمة الإنفاق التطويري وتوزّعه قطاعياً في فلسطين تشتمل على التالي: ما هي المعايير التي تطبقها الحكومة الفلسطينية لتحديد المشاريع التي تحمل مواصفات «مشاريع تطويرية»؟ ما هو الأثر التنموي الذي تولّد من الإنفاق التطويري (على الرغم من تواضعه) على امتداد العقد الماضيين؟ وأخيراً هل هناك فعلاً ارتباط بين المشاريع المدرجة على برنامج الإنفاق التطويري وبين خطط وأولويات التنمية لدى الحكومات الفلسطينية المتعاقبة؟

سلام صلاح، باحثة مساعدة في «ماس»

4- القطاع المصرفي¹

شكل 1-4: عدد الفروع والمكاتب بحسب المحافظات، الربع الأول 2017



يعمل في فلسطين 15 مصرفاً، وهي تمارس أعمالها من خلال شبكة من الفروع والمكاتب موزعة في مختلف محافظات الوطن عددها 313 فرعاً ومكتباً بنهاية الربع الأول من العام 2017، منها 256 في الضفة الغربية و57 في قطاع غزة. وتتوزع الفروع والمكاتب بين 189 فرع ومكتب للمصارف المحلية و124 للمصارف الوافدة. ويعمل في هذه المصارف نحو 6,692 موظف حتى نهاية الربع الأول من العام 2017. ويعرض الشكل 1-4 توزع هذه الفروع والمكاتب في المحافظات الفلسطينية.

وقد ارتفع إجمالي أصول (خصوم) المصارف المرخصة في فلسطين خلال الربع الأول 2017 بنحو 7.2% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 15.2 مليار دولار، كما يتضح من بنود الميزانية المجمعة للمصارف (الجدول 1-4).

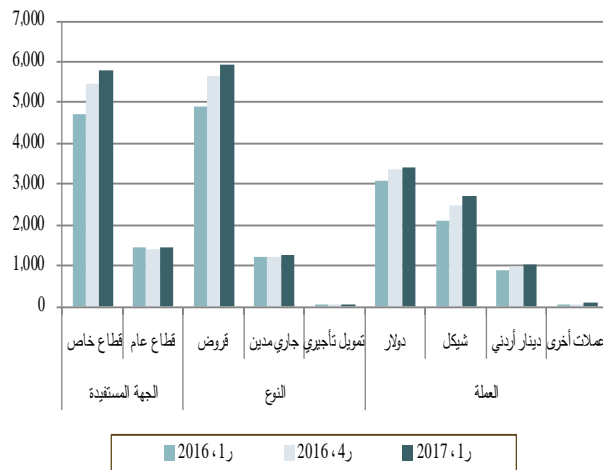
جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان	2016				2017
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي الأصول	13,143.6	13,599.6	14,068.3	14,196.4	15,222.3
التسهيلات الائتمانية المباشرة	6,137.3	6,404.9	6,666.4	6,871.9	7,234.2
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,976.6	4,117.9	4,055.3	4,279.0	4,136.2
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	900.6	943.0	1,051.2	1,007.1	1,042.2
النقدية والمعادن الثمينة	1,141.5	1,074.2	1,204.4	991.2	1,567.2
الموجودات الأخرى	987.6	1,059.6	1,091.0	1,047.2	1,242.5
إجمالي الخصوم	13,143.6	13,599.6	14,068.3	14,196.4	15,222.3
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**	10,054.7	10,202.6	10,432.6	10,604.6	11,127.5
حقوق الملكية	1,483.2	1,495.2	1,624.4	1,682.4	1,720.3
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	909.1	1,103.9	1,152.0	1,139.9	1,506.6
المطلوبات الأخرى	228.8	329.2	358.8	271.5	352.4
المخصصات والامتلاك	467.8	468.8	500.4	498.2	515.5

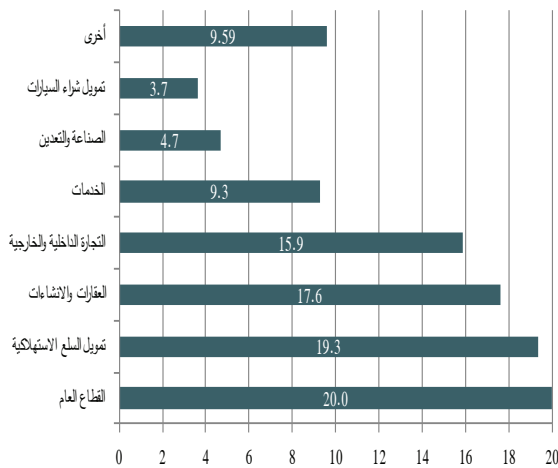
* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

شكل 2-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 3-4: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع خلال الربع الأول 2017 (%)

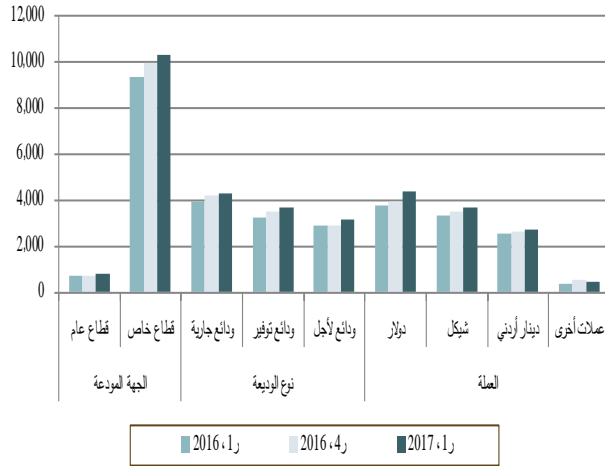


التسهيلات الائتمانية

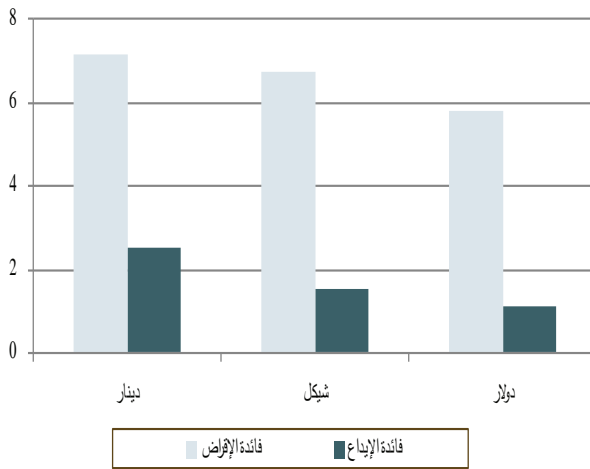
بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة نهاية الربع الأول من العام 2017 نحو 7,234.2 مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً بنحو 5.3% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 17.9% مقارنة بالربع المناظر من 2016. وتوزعت هذه التسهيلات بشكل أساسي بين قروض بنسبة 81.7%، وجاري مدين بنسبة 17.7%، والنسبة القليلة الباقية كانت للتمويل التأجيلي. وبقيت الضفة الغربية مستحوذة على نحو 86.8% من إجمالي هذه التسهيلات مقابل نحو 13.2% لقطاع غزة. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، أيار 2017. الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

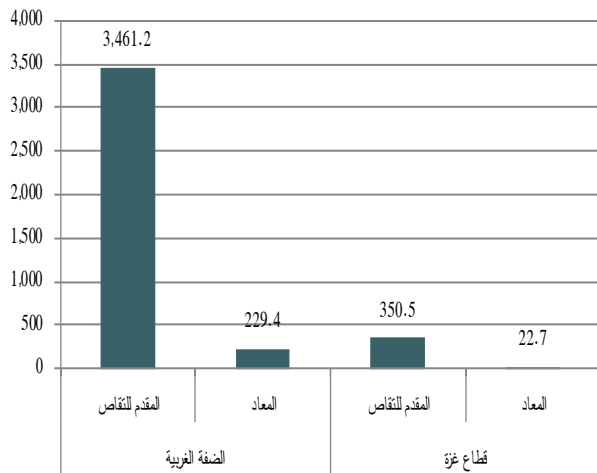
شكل 4-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



شكل 4-5: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة المختلفة، الربع الأول 2017 (%)



شكل 4-6: قيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة، الربع الأول 2017 (مليون دولار)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، أيار 2017، (بيانات غير منشورة).

على نحو 47.2% من هذه التسهيلات، مقابل نحو 37.6% للشيك الإسرائيلي ونحو 14.1% حصّة الدينار الأردني، وحوالي 1.1% لبقية العملات الأخرى (انظر الشكل 2-4).

وقد سيطر القطاع العام على نحو 20% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، تلاه قروض تمويل السلع الاستهلاكية بنسبة 19.3%، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 17.6%، ثمّ قطاع التجارة الداخلية والخارجية بنسبة 15.9% من إجمالي التسهيلات (انظر شكل 3-4).

وفي نفس السياق، ارتفع بند النقدية والمعادن الثمينة خلال الربع الأول 2017 بشكل ملحوظ وبنحو 58.1% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 1,567.2 مليون دولار. ويعزى هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين: الأول، تراجع عمليات شحن فائض الشيك نتيجة لعمليات الصيانة التي قام بها بنك إسرائيل خلال الربع الأول 2017، والثاني يعود إلى انخفاض قيمة هذا البند بشكل ملحوظ خلال الربع السابق (الربع الرابع 2016) نتيجة لعمليات الشحن الاستثنائية التي تمت خلاله.

الودائع

بلغ عدد حسابات المودعين في المصارف المرخصة والعاملة في فلسطين نحو 3.1 مليون حساب بنهاية الربع الأول 2017. كما بلغ إجمالي ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) نهاية الربع الأول من العام 2017 حوالي 11.1 مليار دولار، مسجلاً نمواً بنحو 4.9% مقارنة بالربع السابق، توزعت بين ودائع للقطاع الخاص بنحو 92.5% مقابل 7.5% ودائع القطاع العام. وقد ساهمت الضفة الغربية بنحو 90% من إجمالي هذه الودائع. وشكلت الودائع الجارية (تحت الطلب) نحو 38.8% من إجمالي ودائع الجمهور، مقابل 32.6% حصّة ودائع التوفير، أمّا الودائع الآجلة فشكّلت نحو 28.6%. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على إجمالي ودائع الجمهور باستحوادها على حوالي 39.2% منها، تلتها عملة الشيك بنحو 32.7%، ثمّ الدينار الأردني بنسبة 24.5% (انظر الشكل 4-4).

من جانب آخر، تمت حقوق الملكية للمصارف بنسبة 2.3% نهاية الربع الأول من العام 2017 مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 1,720.3 مليون دولار. كما ارتفعت أرصدة سلطة النقد والمصارف بشكل ملحوظ (نحو 32.2%) لتبلغ 1,506.6 مليون دولار خلال نفس الفترة.

أرباح المصارف

سجّل صافي الدخل للمصارف خلال الربع الأول من العام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة بلغت نحو 15.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 40.7 مليون دولار. وذلك جزاءً لتزايد الإيرادات المتحققة بنسبة أكبر من الارتفاع في النفقات (انظر الجدول 2-4). ارتفعت الإيرادات المتحققة بنسبة 4.9% مقابل ارتفاع النفقات بنسبة 1.5%. وشكّل الدخل من الفوائد نحو 71% من إجمالي الإيرادات المتحققة في الجهاز المصرفي وهي نفس النسبة في الربع السابق.

91% من الشيكات المقدمة للتقاص في رام الله، مقابل نحو 9% منها في غزة. وشكّلت الشيكات المعادة نحو 6.6% من الشيكات المقدمة للتقاص في الضفة الغربية مقابل 6.5% في القطاع (انظر الشكل 4-6).

مؤسسات الإقراض المتخصصة

بلغ عدد فروع مؤسسات الإقراض المتخصصة والمرخصة نهاية الربع الأول من العام 2017 نحو 84 فرعاً ومكتباً (70 فرع و14 مكتب). وقدّمت هذه المؤسسات حوالي 210 مليون دولار من القروض، استحوذت الضفة الغربية على نحو 67.7% منها، مقابل نحو 32.3% حصّة قطاع غزة. كما وقّرت هذه المؤسسات حوالي 641 فرصة عمل، وارتفع عدد المقترضين النشطين (الذي يسدّدون التزاماتهم بانتظام) خلال هذا الربع بنحو 2.8% ليلبغ نحو 70,855 مقترض (انظر الجدول 3-4).

جدول 3-4: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

2017	2016				البيان
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
210.0	199.4	183.0	167.1	149.7	إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)
142.2	137.0	129.2	120.8	109.2	- الضفة الغربية
67.8	62.4	53.8	46.3	40.5	- قطاع غزة
70,855	68,912	64,547	59,828	55,598	عدد المقترضين النشطين
48,393	47,919	45,662	42,900	39,433	- الضفة الغربية
22,462	20,993	18,885	16,928	16,165	- قطاع غزة
641	618	583	554	492	عدد الموظفين

تركّز الائتمان الممنوح من قبل هذه المؤسسات في كل من محافظات نابلس، ورام الله والبيرة، وغزة، والخليل على الترتيب حيث حازت هذه المحافظات على نحو نصف إجمالي محفظة القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض المتخصصة. واستمرت سيطرة القروض العقارية على الحصّة الأكبر من هذه القروض بنسبة 30%، ثم القطاع التجاري بنحو 25%، تلاه القطاع الاستهلاكي بحوالي 13%.

جدول 2-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

2017	2016				البيان
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
152.5	145.4	131.0	143.5	138.4	الإيرادات
108.2	103.1	98.0	101.5	98.4	- صافي الفوائد
27.4	26.4	22.9	24.6	24.2	- العمولات
16.9	15.9	10.1	17.4	15.8	- أخرى
111.8	110.2	97.6	105.5	96.1	النفقات
100.7	97.7	87.2	91.3	86.3	- النفقات التشغيلية والمخصصات
11.1	12.5	10.4	14.2	9.8	- الضريبة
40.7	35.2	33.4	38.0	42.3	صافي الدخل*

* صافي الدخل = الإيرادات - النفقات

معدّلات الفائدة

شهد الربع الأول من العام 2017 مقارنة مع الربع السابق ارتفاعاً في معدّلات الفائدة على الإقراض بجميع العملات (الدينار والدولار والشيك)، وارتفاعاً أقل في أسعار الفوائد على الإيداع لكل من الدولار والدينار، فيما انخفضت فائدة الإيداع بعملة الشيك. وأدّت هذه التغيرات إلى ارتفاع الهامش بين أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض على جميع العملات مقارنة مع الربع الأخير من العام السابق، ليلبغ نحو 5.19 للشيك، و4.69 للدولار، و4.63 للدينار (انظر الشكل 4-5).

حركة المقاصة

ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص نهاية الربع الأول من العام 2017 بنسبة 4.4% مقارنة بالربع السابق، كما ارتفعت قيمتها بنسبة 9%، ليلبغ عددها 1.6 مليون شيك بقيمة 3.8 مليار دولار. ورافق هذا الارتفاع زيادة في عدد وقيمة الشيكات المعادة بنحو 1.5% و6.3% على الترتيب، لتبلغ نحو 172 ألف شيك بقيمة 252 مليون دولار. جدير بالذكر أنّ حوالي 74.5% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص هي بعملة الشيك، يليها الدولار بنحو 19.5%. أمّا جغرافياً، فقد تم تداول نحو

صندوق 4: المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع: ضمان 90% من المودعين و14% من الودائع بشكل كامل

- التأمينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضماتها.
- وداائع مدققي حسابات العضو و/أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه.
- وداائع الاستثمار المقيد وفق ما يحدده المجلس.
- وداائع شركات التأمين، وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة.

أما عن مصادر تمويل المؤسسة الفلسطينية فهي متنوعة وتشمل رسوم اشتراك البنوك الأعضاء، وعوائد الاستثمار، بالإضافة إلى القروض والمنح. العضوية إجبارية لجميع المصارف المرخصة في فلسطين وبترتب على المصرف العضو تسديد رسوم الاشتراك بشكل ربع سنوي، وتبلغ نسبة الاشتراك 0.3% من إجمالي قيمة الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

مستوى الضمان

تضمن المؤسسة الفلسطينية بشكل كامل كافة الودائع حتى سقف 10,000 دولار أمريكي (أو ما يعادلها بالعملة الأخرى). وتقوم المؤسسة بالتعويض الفوري لكل مودع لدى البنك الواحد وبسقف 10,000 دولار في حال تصفية أي بنك، وهو ما يعني أن الودائع التي تزيد قيمتها على 10,000 تحصل على تعويض جزئي فقط.

وبحسب إحصاءات العام 2016، شكّلت وداائع العملاء الخاضعة لأحكام القانون حوالي 91.6% من إجمالي وداائع العملاء لدى المصارف الأعضاء (انظر الجدول 1). وهي تعود إلى نحو 1,531 ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغت 6,343 دولار. وتتنوع هذه الودائع بين:

- وداائع مضمونة بالكامل (10,000 دولار فأقل) وهي تعادل نحو 14% من إجمالي قيمة الودائع الخاضعة لأحكام القانون، وتعود إلى نحو 1,386 ألف مودع وبمتوسط 997 دولار للوديعة. وهذا يعني أن نسبة المودعين المضمونة وداائعهم بالكامل تبلغ حوالي 90.5% من إجمالي عدد المودعين الخاضعة وداائعهم لأحكام القانون.
- وداائع مضمونة جزئياً (ودائع تزيد قيمتها عن 10,000 دولار أو ما يعادلها). وتبلغ حصة هذه 86% من إجمالي قيمة الودائع الخاضعة لأحكام القانون، وتعود إلى حوالي 146 ألف مودع وبمتوسط وديعة تبلغ قيمتها 57,173 دولار.

أنشئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب القرار بقانون رقم (7) في العام 2013، بهدف تعزيز شبكة الأمان المالي في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وتعزيز ثقة المودعين بهذا الجهاز وحماية أموالهم سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات. وتتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري. وتقوم المؤسسة باستثمار مبالغ التأمين في صندوقين منفصلين أحدهما للمصارف التقليدية والآخر للمصارف الإسلامية. وتتولى المؤسسة، في حال تصفية أي مصرف، عملية التصفية بطريقة تضمن تحقيق أفضل النتائج لجميع دائنيه وللمؤسسة، وتعويض كل مودع عن وداائعه المؤمن عليها وفق أحكام القانون.

جاء تأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع مواكباً للتطور العالمي على صعيد البناء المؤسسي في القطاع المصرفي. ووصل عدد الدول التي تبني نظام ضمان وداائع ما يقارب المائة دولة حالياً بالمقارنة مع اثني عشرة فقط حتى منتصف السبعينات. وقد جاء التسارع على الساحة الدولية بهدف صيانة المال العام وتوفير آلية قانونية للتعامل مع حالات التعثر المصرفي وما يفرض إليه ذلك من ثقة في الجهاز المصرفي وحشد للمدخرات الوطنية وتشجيع النمو الاقتصادي.

تتمتع المؤسسة، بموجب قانونها، بصلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها كضامن للودائع ومصنف للمصارف، بالإضافة إلى الدور الرقابي الممنوح لها قانوناً، والمتمثل في تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالبنوك الأعضاء بشكل دوري مع سلطة النقد الفلسطينية، وفق آليات محددة تكفل للمؤسسة الحصول على كافة المعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها.

تشمل الودائع الخاضعة لأحكام قانون إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع جميع أنواع الودائع لدى المصارف الأعضاء في جميع العملات باستثناء ما يلي:

- وداائع الحكومة ومؤسساتها، وداائع سلطة النقد الفلسطينية، وداائع ما بين الأعضاء والمؤسسات المالية الأخرى.
- وداائع الأطراف ذوي الصلة بالمصرف العضو وفق أحكام قانون المصارف النافذ.

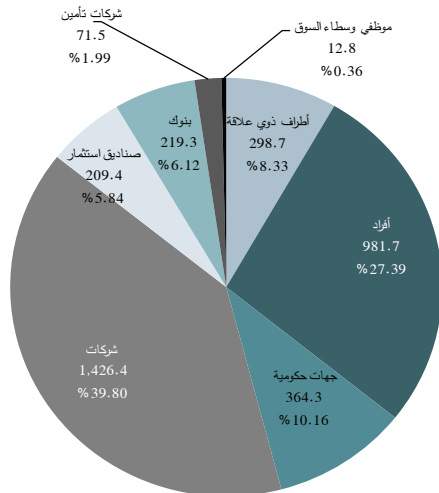
جدول 1: أبرز مؤشرات الودائع والمودعين في البنوك الأعضاء في مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية، 2013 - 2016

البند	2016	2015	2014	2013
إجمالي قيمة وداائع العملاء في الجهاز المصرفي (مليون دولار)	10,604.6	9,654.2	8,934.5	8,303.7
عدد المودعين في الجهاز المصرفي (ألف مودع)	1,536	1,460	1,467	1,435
إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون مؤسسة الودائع (مليون دولار)	9,713	8,936	8,120	7,583
عدد المودعين الخاضعة وداائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	1,531	1,455	1,463	1,431
نسبة الودائع الخاضعة لأحكام القانون إلى إجمالي الودائع (%)	91.6	92.6	90.9	91.3
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	2,839	2,619	2,409	2,219
قيمة وداائع العملاء المضمونة بالكامل (مليون دولار)	1,382	1,301	1,198	1,093
عدد العملاء المضمونة وداائعهم بالكامل (ألف مودع)	1,386	1,324	1,342	1,319
قيمة وداائع العملاء المضمونة جزئياً (مليون دولار)	8,331	7,635	6,922	6,490
عدد العملاء المضمونة وداائعهم جزئياً (ألف مودع)	146	132	121	113
نسبة الودائع المضمونة كاملاً إلى إجمالي الودائع الخاضعة للنظام %	14.2	14.6	14.8	14.4

5- القطاع المالي غير المصرفي¹

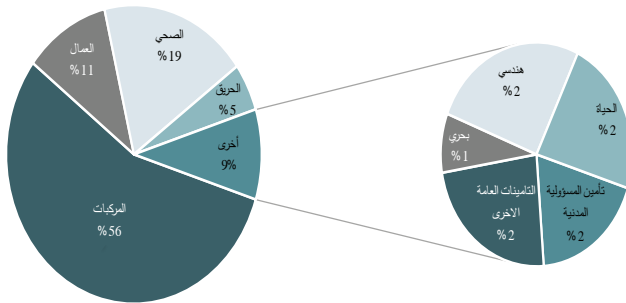
قطاع الأوراق المالية

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الأول من العام 2017 (مليون دولار)

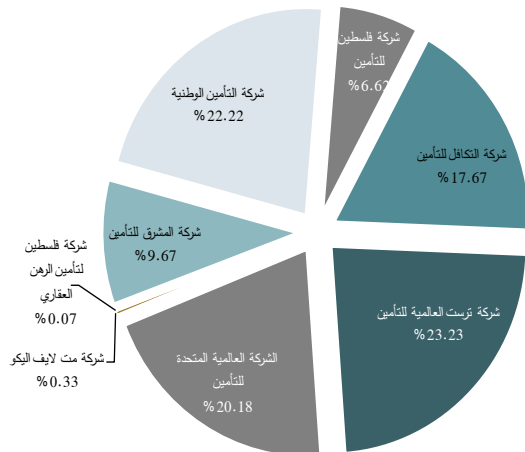


• أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هي في نهاية الربع الأول 2017



شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هي في نهاية الربع الأول من العام 2017



بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.59 مليار دولار مع نهاية الربع الأول من العام 2017، مرتفعة بنسبة 5.9% عما كانت عليه في نهاية الربع الرابع من العام 2016، وهذا يعادل نسبة 26.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2016. كما بلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 72,285 متعامل مع نهاية الربع الأول بينهم 4.7% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

الربع الأول 2017	الربع الرابع 2016	الربع الأول 2016	
34.53	42.37	58.73	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
71.99	105.94	118.50	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
3,591.34	3,390.12	3,213.10	القيمة السوقية (مليون دولار)
72,285	72,418	72,789	إجمالي عدد المتعاملين
68,891	69,007	69,339	فلسطيني (متعامل)
3,394	3,411	3,450	مواطن أجنبي (متعامل)

شهدت قيمة الأسهم المتداولة انخفاضاً ملحوظاً مع نهاية الربع الأول للعام 2017 بنسبة 32% لتبلغ 71.99 مليون دولار مقارنةً بما كانت عليه نهاية الربع الرابع من العام 2016 وبنسبة 39.2% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2016. كما شهد عدد الأسهم المتداولة انخفاضاً بنسبة 18.5% مقارنة مع الربع السابق. ويعود الانخفاض في قيمة وعدد الأسهم المتداولة بين الربعين المتلاحقين إلى قيام المستثمرين بتعديل مراكزهم الاستثمارية بهدف الحصول على توزيعات الأرباح التي يتم الإعلان عنها في الربع الأول. أما سبب الانخفاض بين الربعين المتناظرين فيعود على أن الربع الأول 2016 شهد تنفيذ مجموعة من الصفقات المؤسسية الكبيرة لم يشهد مثلها الربع الأول 2017.

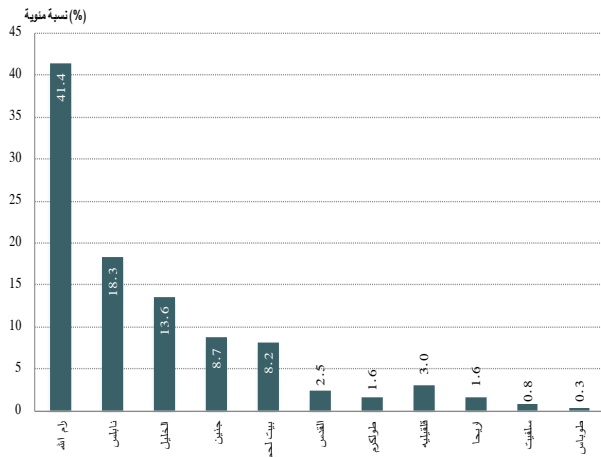
يوضح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويوضح الرسم أن حصة الشركات بلغت 40% (بقيمة 1,426.4 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 27% (بقيمة 981.7 مليون دولار).

قطاع التأمين

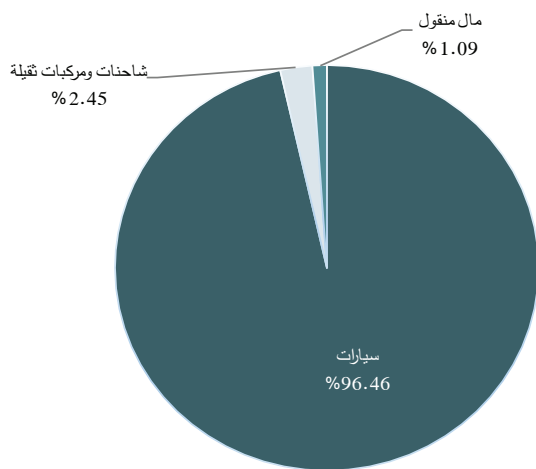
بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبه 61.5 مليون دولار في الربع الأول من العام 2017. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 42% عما كان عليه في الربع السابق وبنسبة 26% مقارنة بالربع المناظر من العام 2016. ويفسر الارتفاع بين الربعين المتلاحقين بأن جزءاً كبيراً من وثائق التأمين يتم تجديدها مع بداية العام (أي خلال الربع الأول). أما الارتفاع بين الربعين المتناظرين فيعود

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2017. وبورصة فلسطين 2017. وجميع بيانات وإحصائيات قطاع التأمين لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.

شكل 4-5: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية الربع الأول من العام 2017



شكل 5-5: توزيع مكونات محافظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور كما هي في نهاية الربع الأول من العام 2017



وكما يوضح الشكل 4-5، فإن تركيز عدد عقود التأجير التمويلي، وفق عنوان المستأجر، في مدينة رام الله بنسبة 41.4% تليها مدينة نابلس بنسبة 18.3% ثم مدينة الخليل بنسبة 13.6% نظراً لتركز مؤسسات التأجير والنشاط الاقتصادي في تلك المحافظات.

ويوضح الشكل 5-5 أن هناك تركيزاً في مكونات محافظة التأجير التمويلي بنسبة 96.46% للمركبات. ويعود هذا التركيز المرتفع إلى محدودية المخاطرة التي تتحملها الشركات في التأجير التمويلي للسيارات بسبب توفر إمكانية تسجيل ملكية المركبات بسهولة في دوائر السير. إلا أن هناك زيادة بسيطة في نسبة العقود الخاصة بتأجير الشاحنات والمركبات الثقيلة مقارنة بالربع المناظر 2016 وتراجع بسيط في عدد العقود الخاصة بالأموال المنقولة. ومن المؤمل أن يطرأ تحسّن على عقود التأجير هذه في الفترة القادمة إثر صدور قانون ضمان الحقوق في المال المنقول والنظام الخاص به وهو ما يقلص من درجة المخاطرة التي تتحملها شركات التأجير.

إلى استمرار جهود الهيئة في إلزام كافة شركات التأمين المجازة بتطبيق الحد الأدنى للتعرف الخاصة بالتأمينات الالزامية (وهي تأمينات المركبات وتأمين العمال) استناداً لقرار مجلس الوزراء الصادر في العام 2008.

ارتفع صافي التعويضات المدفوعة بنسبة 11% في الربع الأول مقارنة بالربع الرابع من العام السابق. وبلغت استثمارات قطاع التأمين 187.4 مليون دولار نهاية الربع الأول للعام 2017 محققة انخفاضاً قدره 2.9% مقارنةً بنهاية العام 2016 (انظر الجدول 2-5).

جدول 2-5: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

الربع الأول 2017	الربع الرابع 2016	الربع الأول 2016	
61.5	43.3	48.8	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
187.4	192.9	176.5	إجمالي استثمارات شركات التأمين
(29.9)	(27.0)	(25.8)	صافي التعويضات المكتتبة في قطاع التأمين
%75.1	%94.7	%79.9	صافي الأقساط المكتتبة / إجمالي الأقساط المكتتبة
%64.6	%65.9	%66.1	صافي التعويضات المكتتبة / صافي الأقساط المكتتبة

يوضح الشكل 2-5، أن محافظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات والذي بلغت نسبته 56% من إجمالي المحافظة التأمينية في نهاية الربع الأول، يليها التأمين الصحي بنسبة 19%. كما يلاحظ من الشكل 3-5 أن هناك تركيزاً واضحاً في الحصة السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ شركتان من أصل تسعة شركات عاملة في القطاع على نحو 45% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني نهاية الربع الأول من العام 2017.

قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 12 شركة. ولقد طرأ ارتفاع في قيمة عقود التأجير التمويلي في الربع الأول من العام بنسبة 12.9% مقارنة بالربع المناظر من العام 2016 على الرغم من انخفاض عدد عقود التأجير التمويلي بنسبة 1.9% في نفس فترة المقارنة، ويعود ذلك إلى احتواء بعض العقود على عدد أكبر من الأصول المؤجرة (انظر الجدول 3-5).

جدول 3-5: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعدد عقود التأجير التمويلي

عدد عقود التأجير التمويلي	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	
374	17.1	الربع الأول 2016
524	27.0	الربع الرابع 2016
367	19.3	الربع الأول 2017

6- مؤشرات الاستثمار¹

صندوق 5: التكاليف الاقتصادية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

رخص البناء

أصدرت مؤسسة «راند» دراسة بعنوان «تكاليف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني»،¹ ومؤسسة «راند» هي مؤسسة أبحاث أمريكية غير ربحية ومستقلة تهدف، كما تذكر صفحتها الإلكترونية، إلى «تطوير حلول لتحديات السياسة العامة للمساعدة في جعل المجتمعات في جميع أنحاء العالم أكثر أمناً وأماناً وصحة وازدهاراً». وتضم المؤسسة مركزاً خاصاً لتناول السياسات العامة في الشرق الأوسط. ولقد أبدى هذا المركز اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية على مر السنوات ووضع دراسات متعددة عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني، ليس أقلها أهمية الدراسة التي تعرف باسم «القوس» والتي اقترحت ربط مدن الضفة الغربية بشبكة قطار خفيف مع تأسيس مراكز سكنية جديدة على امتداد الشبكة.

ترمي الدراسة الجديدة التي وضعها أربعة باحثون واستمر العمل عليها أكثر من عامين، تم خلالها استشارة نحو 200 خبير، إلى «تقدير صافي التكاليف والمنافع إذا سار النزاع الذي طال أمده بين الإسرائيليين والفلسطينيين على نفس مساره الحالي على مدى السنوات العشرة القادمة، مقارنة مع التكاليف والمنافع المتوقعة لخمس مسارات محتملة أخرى قد يسلكها هذا الصراع». بكلمات أخرى، هدفت الدراسة إلى المقارنة بين الظروف الاقتصادية إذا ما استمر الوضع الحالي على ما هو عليه بين فلسطين وإسرائيل حتى العام 2004، مع الظروف الاقتصادية التي ستطرأ في حال تطبيق واحد من خمسة سيناريوهات بديلة للعلاقة بين الطرفين. وهذه السيناريوهات البديلة هي: *سيناريو حل الدولتين. * سيناريو انسحاب جزئي من الضفة بظن التنسيق مع الطرف الفلسطيني. * سيناريو انسحاب جزئي أحادي بدون تنسيق. * سيناريو حدوث مقاومة سلمية غير عنيفة للاحتلال، وأخيراً * سيناريو اندلاع انتفاضة عنيفة في الأراضي الفلسطينية. ولقد وضعت الدراسة معلومات تفصيلية افتراضية لمواصفات كل سيناريو من هذه السيناريوهات الخمسة.

بنية التكاليف

تأخذ الدراسة بعين الاعتبار نوعين من التكاليف، التكاليف الاقتصادية والتكاليف المتعلقة بالأمن. وتشتمل التكاليف الاقتصادية على تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة. وهناك ثلاثة عناصر من التكاليف المباشرة (وهي بالنسبة لإسرائيل الإنفاق على الأمن، وعلى المستوطنات، وتكاليف إدارة الأراضي المحتلة). أما غير المباشرة فتتكون من خمسة عناصر (أثر التوتر وعدم اليقين على الاستثمار وإنتاجية العمل، تأثير المقاطعة، التأثير على السياحة، التأثير على التجارة، وأخيراً تأثير السيناريوهات المختلفة على عدد تصاريح العمل في إسرائيل للعمال الفلسطينيين). وتأخذ الدراسة أثر فرضيات معينة لهذه التكاليف على الناتج المحلي الإجمالي في كل سيناريو مقارنة بقيمة الناتج المحلي إذا ما استمر الوضع الحالي على ما هو عليه لمدة عقد من الزمن. أما بالنسبة للتكاليف المرتبطة بالأمن فإن الدراسة لا تضع مؤشرات كمية ولكن تكتفي بمؤشرات نوعية تتعلق بمدى وفاء كل سيناريو بمطالبات الإنذار والعمق الاستراتيجي والمنطقة العازلة وبناء وتطوير الهياكل الأمنية الداخلية والخارجية لكل من إسرائيل وفلسطين.

تبدأ الدراسة بافتراض أن استمرار الوضع الراهن لمدة عشرة سنوات (2014 - 2024) يتضمن أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد على معدل سنوي يبلغ 1.6% و0.6% في كل من إسرائيل وفلسطين على التوالي، وهذه تعادل متوسط معدلات النمو الواقعية خلال 1999 - 2013. معدلات النمو السنوية هذه تعني أن استمرار الظرف الراهن سيؤدي إلى وصول دخل الفرد إلى 43,300 دولار في إسرائيل وإلى 3,080 دولار في فلسطين في العام 2024. وتفترض الدراسة أيضاً أن نسب التكاليف المرتبطة بالدفاع والأمن ستظل على حالها في كل من إسرائيل وفلسطين خلال السنوات العشر بين 2014 - 2024.

فرضيات السيناريوهات

تضع الدراسة فرضيات مفصلة لكل سيناريو من السيناريوهات الخمس المحتملة:

1- http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR700/RR740z2/RAND_RR740z2.pdf

قمنا في عدد سابق من «المراقب» بعرض سريع لتناج هذه الدراسة، ونقدم هنا عرضاً جديداً لها بمناسبة صدور ونشر الترجمة العربية للملخص التنفيذي للدراسة

يعرض الشكل 1-6 التطور في عدد تراخيص البناء المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة. وصل عدد الرخص الصادرة في الربع الأول 2017 إلى 2,081 ترخيص، بانخفاض بنسبة 20% عن ربع السنة السابق. كما بلغت حصّة المباني غير السكنية من هذا العدد الكلي للتراخيص حوالي 8%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الأول 2017 نحو 1,048.7 ألف متر مربع، وهذا أقل بنحو 15% عن المساحات المرخصة في الربع السابق.

أعداد السيارات

أعداد السيارات المسجلة للمرة الأولى هي مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ولأنّ شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإنّ هذا المؤشر يعبر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الأول من العام 10,027 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 1,891 سيارة عن عددها في الربع السابق، وبمقدار 2,787 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2016 (انظر الجدول 1-6).

جدول 1-6: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الأول 2017)

	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
كانون الثاني	579	3,130	355	4,064
شباط	545	2,411	379	3,335
آذار	565	1,828	235	2,628
المجموع	1,689	7,369	969	10,027

شكل 1-6: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين

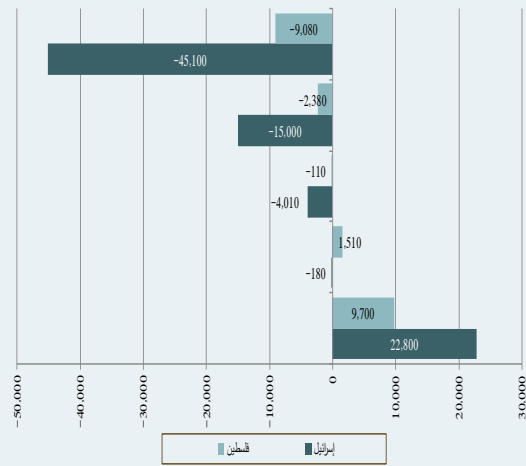


1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات رخص الأبنية. وزارة المالية 2017، دائرة الجمارك والمكوس.

الناتج المحلي. أما الأرقام بالنسبة لفلسطين فهي 9,700 مليون دولار، أو ما يعادل نمو بنسبة 36 في دخل الفرد. أما فيما يتعلق بالزيادة التراكمية التي ستحقق عبر السنوات العشرة فهي تبلغ 123 مليار دولار لإسرائيل، وهذا يعادل نصف قيمة الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل في العام 2014. ويبلغ الرقم التراكمي لفلسطين 50 مليار دولار، أو ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين في العام 2014.

واضح أيضاً من الشكل أن السيناريوهات الأربعة الأخرى تترافق مع خسائر، مقارنة باستمرار الوضع الراهن، لكل من إسرائيل وفلسطين، باستثناء سيناريو الانسحاب المنسقي الذي ينتج عنه زيادة صغيرة نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بقيمة 1,510 مليون دولار. ويلاحظ أن سيناريو المقاومة العنيفة (الانتفاضة)، الذي يتضمن انهيار السلطة الفلسطينية وتحمل إسرائيل لكافة المهام التي تتولاها السلطة حالياً، فستولد عنه خسارة تراكمية خلال 10 سنوات بمقدار 46 مليار دولار لفلسطين و250 مليار لإسرائيل.

شكل 1: التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024 في السيناريوهات الخمسة مقارنة باستمرار الوضع على ما هو عليه (مليون دولار بأسعار 2014)



ما مدى أهمية الحوافز الاقتصادية؟

السؤال الأساسي الذي يدور في ذهن أثناء مراجعة هذه الدراسة وتقييم الجهود والموارد التي وضعت لإنجازها هو ما مدى أهمية الدور الذي يمكن للحوافز الاقتصادية أن تلعبه في دفع أطراف النزاع للتوصل إلى تسوية مربحة مادياً؟ وهل تلعب هذه الحوافز، التي سعت الدراسة إلى تكميمها، نفس الدور في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كما في الأزمات الدولية الأخرى؟

لقد أعفنتنا الدراسة من جهد الإجابة على هذا السؤال. إذ أوردت في نهاية بحثها الطويل ما يلي: «لقد أثبتت دراسات متعددة (بما في ذلك دراستنا) أن حل الدولتين هو بكل وضوح الحل الأفضل لكلا الطرفين وأن العنف هو الأسوأ. فلماذا يدوم هذا الطريق المسدود الإسرائيلي الفلسطيني؟» تجاوب الدراسة على هذا السؤال بأن هناك عدد من العوامل تشكل عائقاً أمام حل الأزمة:

- عدم توازن القوة: أن إسرائيل تسيطر على المنطقة عسكرياً واقتصادياً، وهذا الخلل يمثل حقيقة في كل سيناريو تم تناوله.
- الحوافز الاقتصادية: أن إسرائيل لديها حافز اقتصادي أقل، والتبدل في نسبة الدخل الإسرائيلي للفرد العادي أصغر بكثير من التبدل في دخل الفلسطينيين. إذ يبلغ متوسط دخل الفرد الإسرائيلي 15 ضعف دخل الفلسطيني، ولذا فإن التغيرات المطلقة في الدخل الكلي لها تأثير ضئيل على الفرد في إسرائيل.
- الإدارة الأمنية: تقول الدراسة «لقد تعلمت إسرائيل كيفية إدارة الأمن وجهاً لوجه مع الفلسطينيين بتكلفة منخفضة نسبياً... إن عدم الثقة الإسرائيلية بالفلسطينيين وشكوكها إزاء التزام المجتمع الدولي بأمنها يبدو أنه يفوق أية فوائد اقتصادية محتملة ممكن أن تنجم عن تبني مسار بديل».

ما تستنتجه الدراسة عملياً، وباختصار شديد، هو التالي: إن حل الدولتين مربح اقتصادياً بينما الحلول الأخرى تترافق مع خسائر مادية كبيرة. على أن حساب الأرباح والخسائر ليس له أهمية كبيرة في دفع الطرف الإسرائيلي، الذي يتمتع بالتفوق المادي والأمني الكاسح، إلى الاقتناع بجاذبية التسوية.

- سيناريو حل الدولتين: بالنسبة لإسرائيل يفترض هذا السيناريو أن 100 ألف مستوطن سيغادرون الضفة، وأن يتحمل المجتمع الدولي تكاليف ترحيلهم. وحسبت الدراسة أن الاستقرار والسلام سيؤدي إلى ارتفاع بمقدار 15% في الاستثمار وإنتاجية العمل (لمدة 4 سنوات)، وانخفاض الإنفاق على المستعمرات بنسبة 16% وزيادة السياحة بنسبة 20% وارتفاع التجارة مع دول الشرق الأوسط بمقدار ثلاثة أضعاف، والتجارة مع فلسطين بمقدار 150%.

أما بالنسبة لفلسطين فإن هذا السيناريو يفترض ارتفاع تصاريح العمالة الفلسطينية في إسرائيل بمقدار 60 ألف تصريح، وزيادة فرص استغلال موارد المياه الإقليمية، والقضاء على التكاليف الإضافية للتنقل والنقل، وانخفاض الأعمال المصرفية و50% في تكاليف الخدمات الاجتماعية و50% في تكاليف الأعمال المصرفية و50% في تكاليف المعاملات التجارية وزيادة فرص الاستثمار والسيطرة على الأراضي ووفرة المياه وكذلك رفع إيرادات السياحة (يفترض هذا السيناريو عودة تدريجية لنحو 60 ألف لاجئ إلى الأراضي الفلسطينية).

- سيناريو الانسحاب الأحادي مع تنسيق: يفترض السيناريو بالنسبة لإسرائيل مغادرة 60 ألف مستوطن مع تمويل بنسبة 75% من المجتمع الدولي، زيادة في السياحة بنسبة 5% والتجارة مع فلسطين بنسبة 10%. فيما يتعلق بفلسطين فإن السيناريو يفترض انخفاض عدد تصاريح العمل بمقدار 30 ألف. أما فيما يتعلق بقيمة الممتلكات المدمرة وتكاليف عدم الوصول إلى المياه الإقليمية وتكاليف الخدمات الاجتماعية واحتجاز السجناء والتراخيص والسياحة والسفر فإنها ستظل على حالها كما هي في الوقت الراهن، مع استثناء حرية التنقل التي سيطراً عليها تحسناً والاستثمار في البنية التحتية التي ستلبي حاجة الفرص الاقتصادية الجديدة.

سيناريو الانسحاب الأحادي بدون تنسيق: في إسرائيل زيادة النفقات الدفاعية بنسبة 1% مع مغادرة 30 ألف مستوطن للضفة الغربية بدون أية مساهمة من المجتمع الدولي في تكاليف ترحيلهم. كما سيطراً انخفاض بنسبة 5% في الاستثمار (لمدة 4 سنوات) و5% في السياحة. أما في فلسطين فإن الوضع الحالي لمعظم المتغيرات سيطر على حاله ضمن إفتراضات هذا السيناريو باستثناء استعادة الأراضي التي كان يقطنها المستوطنون، ما سيتيح توسع للاستثمار في البنية التحتية بنسبة 50% مقارنة بالفرص المتاحة حالياً. كما يفترض السيناريو أن عدد تصاريح العمل في إسرائيل للعمال الفلسطينيين سينخفض بمقدار 30 ألف تصريح (عن عددها الواقعي في 2014).

- سيناريو المقاومة السلمية للاحتلال وتوسيع المقاطعة: يتوافق هذا السيناريو مع انخفاض بنسبة 10% في الاستثمار (لمدة 4 سنوات) و2% في الناتج المحلي و10% في السياحة في إسرائيل. بالنسبة لفلسطين فإن هذا السيناريو يقوم على انخفاض تصاريح العمل بمقدار 30 ألف مع زيادة بمقدار 25% في التكاليف الاجتماعية و10% في عدد السجناء وارتفاع العراقيل أمام التجارة بنسبة 25%.

سيناريو الانتفاضة العنيفة: في إسرائيل ستحدث زيادة بمقدار 3% في النفقات الدفاعية مع تحمل تكاليف الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية للفلسطينيين نتيجة افتراض انهيار السلطة الفلسطينية. كذلك سيطراً انخفاض بمقدار 20% في الاستثمار و50% في نمو سوق العمل (لمدة 4 سنوات) وانخفاض 25% في السياحة و15% في التجارة مع فلسطين. بالنسبة لفلسطين سيقوم بتدقيق العمالة إلى إسرائيل كليا، ويحدث تدمير لممتلكات بقيمة 1.5 مليار دولار وزيادة 10% في تكاليف التنقل و50% في كل من تكاليف الخدمات الاجتماعية والخدمات المصرفية والعراقيل أمام التجارة وزيادة بنسبة 100% في عدد السجناء.

تكاليف السيناريوهات

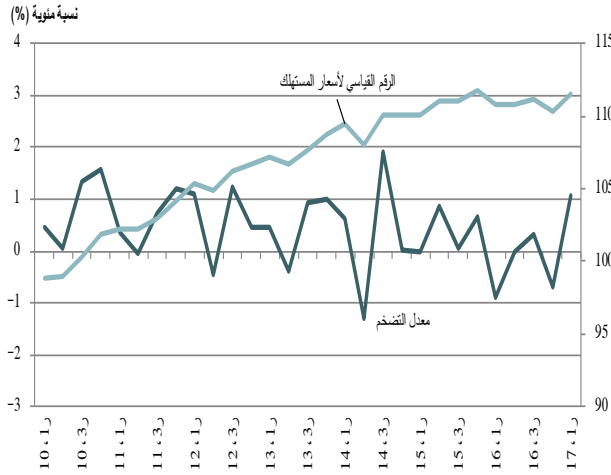
بعد استعراض فرضيات السيناريوهات الخمسة تنتقل الدراسة إلى تقدير تكاليف أو مكاسب كل سيناريو مقارنة مع سيناريو استمرار الوضع كما هو عليه الآن لمدة عقد من الزمن.

يلخص الشكل 1 النتائج الإجمالية للتحليل الكمي للدراسة. تقترح هذه النتائج أنه إذا ما تم تطبيق حل الدولتين (بمواصفات تقوم بشكل عام على معايير الرئيس كلبنتون، حسب ما تقول الدراسة) فإن إجمالي الناتج المحلي لإسرائيل سوف يزداد بمقدار 22,800 مليون دولار في العام 2024 عن المستوى الذي سيكون عليه في حال استمرت الأوضاع على ما هي عليه الآن.² وهذا يعادل زيادة بمقدار 5% في حصة الفرد من

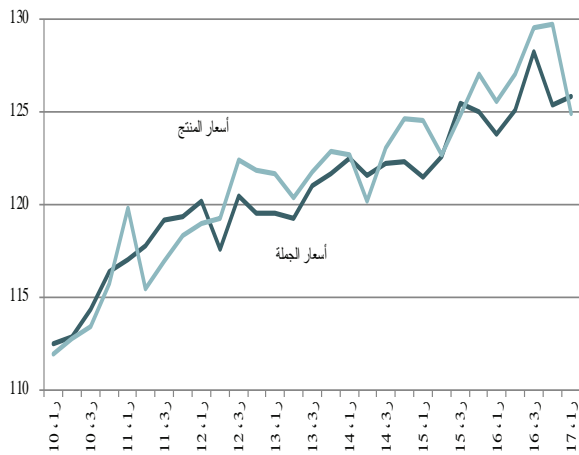
2- تم تحويل التكاليف إلى نسب تبدل في الناتج المحلي بافتراض قيمة للمضاعف تساوي 0.5 (وبقيمة واحد للإنفاق الحكومي).

7- الأسعار والتضخم¹

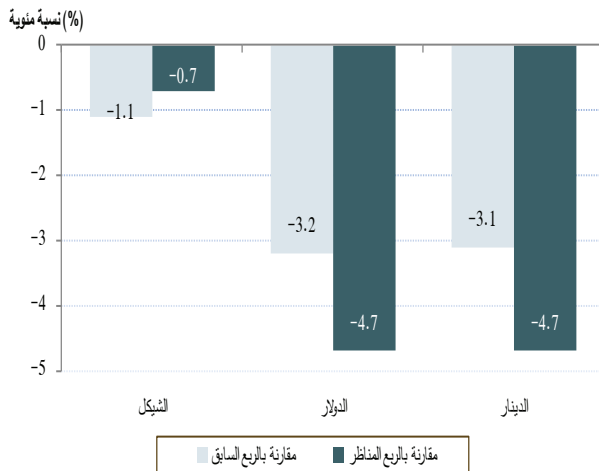
شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)



شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)



شكل 7-3: تطوّر القوة الشرائية في الربع الأول 2017



يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلات في الاقتصاد (ومجموعة هذه السلع والخدمات يُطلق عليها اسم «سلّة الاستهلاك»)، في حين يسجل الفرق في قيمة هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين معدّل التضخم خلال الفترة. ومعدّل التضخم هو مقياس التغير في القوة الشرائية للدخل، إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الإسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوة الشرائية للعائلات والأفراد انخفضت بنفس النسبة.

يبين الشكل 7-1 منحنيين، يصور الأول تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) انطلاقاً من قيمته في سنة الأساس 2010=100. أما المنحني الثاني فيقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق له، أي معدّل التضخم في الربع كل ربع سنة. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الأول 2017 إلى 111.52 مقارنة مع 110.34 في الربع الرابع 2016. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الأول 2017 والربع الرابع 2016 كان موجباً (ارتفاع في الأسعار) بنسبة 1.07%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة السكن ومستلزماته بنسبة 2.52%، وأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 2.05%. كما شهد الربع الأول 2017 أيضاً تضخماً موجباً بمعدّل 0.67% فقط بالمقارنة مع الربع المناظر 2016. يلاحظ أنّ التضخم بين الربعين المتلاحقين أعلى منه بين الربعين المتناظرين. ويعود سبب ذلك إلى أنّ التضخم كان سالباً في بعض أرباع سنة 2016.

أسعار الجملة وأسعار المنتج

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بنسبة 0.39% بين الربع الأول 2017 والربع الرابع 2016، ونتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 1.35%، في حين انخفضت أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.96%. أما أسعار الجملة حسب المجموعات، فقد ارتفع الرقم القياسي لكل من الزراعة والتعدين واستغلال المحاجر مقابل انخفاضه لكل من صيد الأسماك والجمبري والصناعات التحويلية. بالمقابل انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بمقدار 3.71% بين الربعين، ونتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار 4.50% وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بمقدار 0.95% (انظر الشكل 7-2).

والفارق بين الانخفاض الكبير نسبياً في الرقم القياسي لأسعار المنتج (3.71%) مقابل الارتفاع في فهرس أسعار الجملة يمكن أن يعزى على انخفاض أسعار الإنتاج المحلي، إذ أنّ وزن الإنتاج المحلي في الفهرس الأول يبلغ 89% (والباقي للبضائع المصدرة)،

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2017. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوة الشرائية.

صندوق 6: فلسطين بين العجز المزدوج وفجوة الموارد

نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دراسة جديدة عن الاقتصاد الفلسطيني بعنوان «عجز مزدوج أم فجوة موارد مفروضة؟»¹ تبدأ الدراسة بتعريف مفهوم «العجز المزدوج» (Twin-deficit). ويمكن التوصل بسهولة إلى هذا التعريف انطلاقاً من معادلات الحسابات القومية في الاقتصاد التي تقود إلى المتطابقة التالية:

العجز في الميزان الجاري لميزان المدفوعات = عجز الادخار (أي الفرق بين الادخار والاستثمار). ويمكن إعادة كتابة هذه المتطابقة كالتالي:

$$\text{الصادرات} + \text{صافي دخل عوامل الإنتاج والتحويلات من الخارج} - \text{الواردات} = \text{الادخار} - \text{الاستثمار}$$

ونظراً لأن الادخار في الاقتصاد يتكون من ادخار خاص وادخار حكومي، وأن عجز موازنة الحكومة هو بمثابة ادخار سالب، فإن المتطابقة السابقة تقود إلى مفهوم «العجز المزدوج»: هناك علاقة طردية مباشرة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الميزان الجاري في ميزان المدفوعات. أي أن الزيادة في عجز الموازنة (في ظل فرضيات معينة) يتوافق مع الارتفاع في العجز الخارجي، والعكس بالعكس.

تقترح بعض الدراسات، انطلاقاً من العلاقة التعريفية السابقة، وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة والعجز في الميزان الجاري. وبالتالي فإن القضاء على العجز الخارجي (أي فائض الاستيراد على قيمة الصادرات وصافي تدفق الدخل والتحويلات الخارجية) يقتضي القضاء على عجز الموازنة (عبر تقليص الإنفاق العام وتحسين الجباية الضريبية).

تحتاج دراسة الأونكتاد الجديدة ضد فكرة وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة والعجز الخارجي في الاقتصاد الفلسطيني. وتؤكد، بعد التمييز في الأرقام، أن العجز الخارجي في الاقتصاد الفلسطيني لم يبد أي رد فعل تجاه التبدل في عجز الموازنة في أية فترة خلال 1968 - 2014. وعلى ذلك فإن المشورة السياسية التي توصي بتقليص عجز الموازنة، كأداة لتقليص عجز الميزان الجاري، هي مشورة غير حكيمة وغير مجدية. ذلك لأن تقليص عجز الموازنة، ضمن الظروف الراهنة، سيؤدي إلى زيادة البطالة وليس إلى تقليص العجز الخارجي.

وعوضاً عن ادعاء وجود علاقة سببية تقترح دراسة الأونكتاد أن عجز الموازنة والميزان الجاري، اللذان باتا مظهران مزمانان للاقتصاد الفلسطيني، هما نتيجة بنية اقتصادية فرضها الاحتلال الإسرائيلي، وأنهما من عوارض «فجوة الموارد» التي يعاني منها الاقتصاد. وفجوة الموارد هذه تبدي في عجز مزمّن في ثلاثة موازين مترابطة: عجز الميزان التجاري (فائض الاستيراد على التصدير)، وعجز الادخار المحلي (فائض الاستثمار على الادخار) وعجز الموازنة الحكومية. وبلغت أوجه العجز الثلاثة هذه، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال 2010 - 2014، نحو 40% و33% و8% على التوالي.

تقترح الدراسة أن فجوة الموارد في الاقتصاد الفلسطيني جاءت نتيجة التوسع في طاقة الاستهلاك والطلب بأكثر من التوسع في طاقة الإنتاج المحلي. وأن توسع طاقة الطلب هذه جاءت بدورها نتيجة فتح سوق العمل الإسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين، بالتوازي مع فرض قيود صارمة على نمو الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي. ويتوصل التحليل إلى أن القضاء على فجوة الموارد يتطلب إعادة تأهيل الطاقة الإنتاجية المحلية وخلق الشروط لتوسعها بهدف تقليص الفرق بين الدخل الكلي الذي يحرزه الفلسطينيون والدخل الذي يتم توليده من الإنتاج المحلي (أي تقليص دخل العمال والتحويلات من الخارج). كما يتطلب تقليص الفرق بين عدد القوة العاملة الفلسطينية وعدد الأشخاص العاملين في الاقتصاد المحلي من جهة ثانية (أي تقليص عدد العاملين في خارج الاقتصاد المحلي). كما تؤكد أن تحقيق هذين الهدفين معاً مهم نظراً لأن تقليص فارق الدخل (بين المحرر والمتحقق من المصادر المحلية) لا يسير دائماً بشكل تلقائي مع تقليص الفارق في عدد العمال (بين إجمالي العاملين والعاملين في الاقتصاد المحلي).

1- UNCTAD (2017): The Occupied Palestinian Territory: Twin Deficit or an Imposed Resource Gap?

في حين أن سلع الإنتاج المحلي وزنها 60% فقط في فهرس أسعار الجملة (والباقي للسلع المستوردة). انظر صندوق الإنتاجية والأجور في هذا العدد من المراقب لمعلومات أكثر حول فهارس الأسعار.

الأسعار والقوة الشرائية²

القوة الشرائية للشيكل: يقيس معدّل التضخم في الاقتصاد تطوّر القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل ويصرفون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أن التغير في معدّل أسعار المستهلك (التضخم) يعكس تطوّر القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد خلال نفس الفترة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك ليبلغ نحو 111.52 خلال الربع الأول 2017، وهو ما يعني ارتفاع الأسعار خلال هذا الربع بنحو 1.07% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 0.67% مقارنة بالربع المناظر. وبذلك تراجعت القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم بالشيكل بنحو 1.07%، و0.67% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب نتيجة ارتفاع الأسعار.

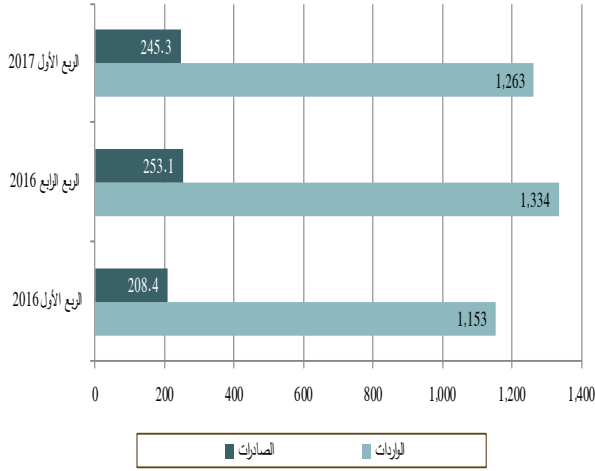
القوة الشرائية للدولار: تتأثر القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بعملة الدولار الأمريكي (أو الدينار الأردني) بتغيرات أسعار المستهلك (التضخم) بالإضافة إلى التبدل في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي. شهد الربع الأول 2017 تراجع قيمة الدولار مقابل الشيكل بنحو 2.10%، و4.07% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب. وبناءً على ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار ويصرفون كامل نفقاتهم بالشيكل، قد تراجعت خلال هذا الربع بنحو 3.17% و4.74% خلال نفس فترة المقارنة، نتيجة لارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدولار مقابل الشيكل. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطورات تقريباً.

2- تعرّف القوة الشرائية بأنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من مال، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

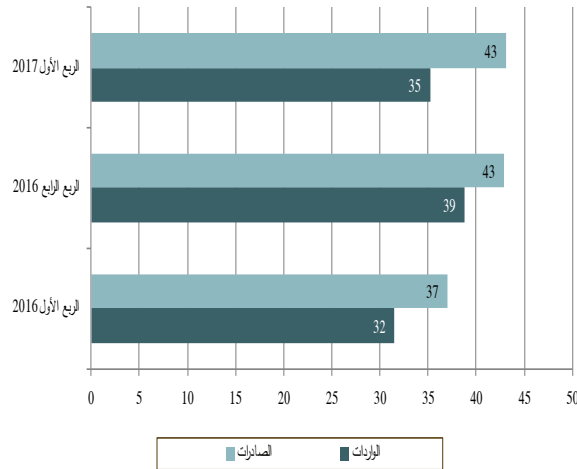
8- التجارة الخارجية¹

الميزان التجاري

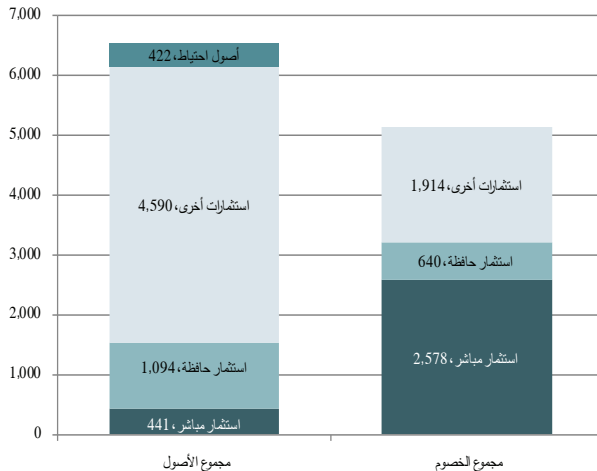
شكل 1-8: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)



شكل 2-8: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)



شكل 3-8: رصيد الاستثمارات الدولية (الربع الأول 2017) (مليون دولار)



بلغت قيمة الواردات السلعية «المرصودة»² في الربع الأول 2017 نحو 1,263 مليون دولار، حيث انخفضت بنسبة 5.3% عن الربع السابق، بينما ارتفعت بنسبة 9.6% عن الربع المناظر من العام السابق. أما الصادرات السلعية المرصودة فلم تزد قيمتها على 20% من قيمة الواردات، وقد انخفضت بنسبة 3.1% مقارنة مع الربع السابق بينما ارتفعت بنسبة 17.7% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. يمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي (للسلع «المرصودة») والذي بلغ 1,017.7 مليون دولار. ولقد تم تخفيض هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 7.9 مليون دولار (انظر الشكلين 1-8 و 2-8).

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي (1) الميزان التجاري: صافي التجارة بالسلع والخدمات. (2) ميزان الدخل: صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال. (3) ميزان التحويلات الجارية: المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) 302.8 مليون دولار في الربع الأول 2017، وهو ما يعادل 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. جاء عجز الميزان الجاري نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,245.5 مليون دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل (تولد أساساً من دخل عمال الضفة في إسرائيل) بمقدار 470.3 مليون، وفائض في ميزان التحويلات (تولد نحو ربعه من المساعدات الدولية للحكومة) بمقدار 472.4 مليون دولار (انظر جدول 1-8).

جدول 1-8: ميزان المدفوعات الفلسطيني* (مليون دولار)

الربع الأول 2017	الربع الرابع 2016	الربع الأول 2016	
(1,245.5)	(1,359.1)	(1,174.3)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات
(10,34.3)	(1,126.6)	(972.0)	- صافي السلع
(211.2)	(232.5)	(202.3)	- صافي الخدمات
470.3	408.6	364.4	2. ميزان الدخل
472.4	585.4	532.4	3. ميزان تحويلات الجارية
(302.8)	(365.1)	(277.5)	4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)
176.8	354.5	202.9	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
126.0	10.6	72.0	6. صافي السهو والخطأ**

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه إسرائيل عام 1967.

** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2017، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الأول 2017.

2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

يعبر الفارق بين الأصول والخصوم على أن المقيمين في فلسطين «يستثمرون» 1,415 مليون دولار في الخارج أكثر مما «يستثمر» غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من الأصول (64%) هو عبارة عن ودائع في البنوك الخارجية (معظمها من المصارف)، وهذه ليست استثمارات بالمعنى المعروف للاستثمار. وعند أخذ الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار يتضح أن ميزانها موجب في فلسطين، إذ تُشير الأرقام إلى أن استثمارات غير المقيمين المباشرة المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع الفلسطيني بمقدار 2,137 مليون دولار (انظر الشكل 8-3).

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 176.8 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الأول 2017 نحو 6,547 مليون دولار. وشكّل الاستثمار المباشر في الخارج منها 6.7%، واستثمارات الحافظة 16.7%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,132 مليون دولار، كان أكثر من نصفها على شكل استثمارات مباشرة.

مفاهيم وتعريف اقتصادية

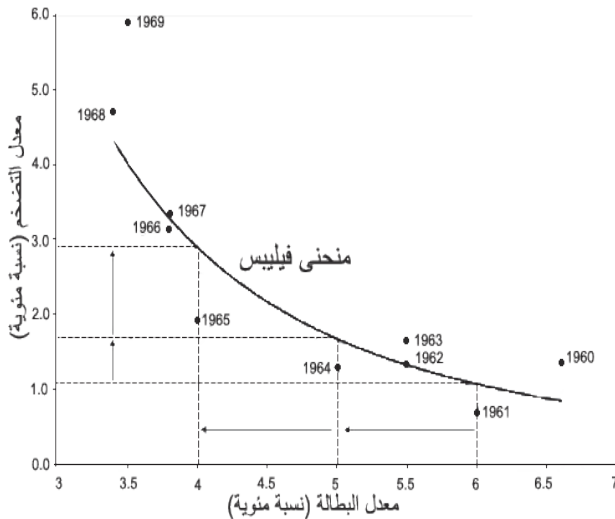
منحنى فيلبس: العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة

واعتمدت الدراسة على بيانات ربع سنوية عن معدّل البطالة ومعدّل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1996-2015. وعند تطبيق تحليل «جرانجر للسببية» (Granger Causality) تبين لهما أن الاقتراح التقليدي في علاقة فيلبس، بأن تحولات البطالة هي المسبب وراء التحولات في معدّل التضخم لا تنطبق على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة المدروسة، وأن علاقة السببية معاكسة في فلسطين، إذ تبدأ من تحولات معدّل التضخم وتذهب إلى معدّل البطالة.

ردّت الورقة السبب وراء هذه السببية المعاكسة في فلسطين إلى أن التضخم في الاقتصاد الفلسطيني يتولد غالباً من الارتفاع في أسعار المستوردات. ونظراً لأن نحو 85% من هذه المستوردات تأتي من إسرائيل، فإن هذا يعني عملياً أن مستوى الأسعار (ومعدّل التضخم بالتالي) في فلسطين مرتبط بمستوى الأسعار في إسرائيل بالدرجة الأولى. وبناءً على ذلك يستنتج البحث أن معدّل التضخم في فلسطين هو متغير براني (exogenous variable) لا يتأثر بالسياسات والمتغيرات الاقتصادية الداخلية، بما فيها معدّل البطالة، بل يؤثر فيها.

بعد هذا التحليل قام الباحثان بتطبيق نموذج (ARDL) على الأرقام وتوصلا إلى أن ظهور العلاقة سابقة الذكر يقتصر على المدى القصير، وأن العلاقة بين التضخم والبطالة لا وجود لها في الاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل.

شكل 1: منحنى فيلبس، 1961 - 1969 (دولار)



Source: Hoover, Kevin D. Phillips Curve. The concise encyclopedia of economics. <http://www.econlib.org/library/Enc/PhillipsCurve.html>

توصّل الاقتصادي النيوزيلندي وليام فيلبس في العام 1958، إثر تحليل أرقام معدّلات تضخم الأجور والبطالة في بريطانيا خلال الفترة 1861 - 1957، إلى وجود علاقة عكسية مستقرة بينهما، إذ كلما كانت معدّلات البطالة مرتفعة نسبياً خلال الفترة كلما كانت الزيادة في الأجور النقدية متهاودة، والعكس بالعكس. وسرعان ما تمّ إثبات وجود مثل هذه العلاقة العكسية في بلدان مختلفة وخلال فترات زمنية متباينة. وجرى تعميم العلاقة لتصبح علاقة بين معدّل البطالة ومعدّل تضخم الأسعار، كما أطلق على المنحنى الذي يصور هذه العلاقة العكسية بين المتغيرين اسم «منحنى فيلبس» (انظر الشكل 1 الذي يصور التوافق بين المتغيرين في الاقتصاد الأمريكي خلال عقد الستينات). ولم يمض وقت طويل قبل تأطير ما توصل إليه «فيليبس» بنظرية تقول بأن أصحاب القرار في أي بلد يمكنهم على ذلك اختيار الخلطة التي تناسبهم بين التضخم والبطالة، وأنّ زيادة التشغيل في الاقتصاد يمكن تحقيقها لقاء «ثمن» يتمثل في تقبّل مستوى معين من ارتفاع الأسعار. وجاءت علاقة فيلبس لتدعم وجهة نظر مشايخي الاقتصادي الانكليزي جون مينارد كينز بأن التضخم يتولد من «ارتفاع التكاليف» (Cost-Push) وليس من «زيادة الطلب» (Demand-Pull). والمقصود هنا أنّ انخفاض البطالة هو الذي يدفع العمال للمطالبة بزيادة الأجور، وهو ما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدّل التضخم، أي أن تضخم الأسعار يتولد أساساً من ارتفاع تكاليف الإنتاج، وأجور العمل بشكل خاص. ذلك لأنّ تقليص أهمية دور «زيادة الطلب» في خلق التضخم أمر ضروري لضمان فعالية سياسات تحفيز الطلب التي تشكل حجر الأساس في النظرية الكينزية.

على أنّ العلاقة العكسية بين معدّلات التضخم والبطالة، التي بدت مثبتة حتى أواخر الستينات من القرن الماضي، والتي تم استغلالها إلى أقصى حد في سنوات الازدهار اثر الحرب العالمية الثانية، انهارت في عقد السبعينات، على مستوى التحليل النظري أولاً ثم على المستوى العملي والفعلي. وجاء انهيارها النظري على يد الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان الذي تنبأ بانهاؤها وأكد على أنّها نتاج ما يدعى بـ «الوهم النقدي»، وعلى أنّها ظاهرة قصيرة الأمد فقط في أفضل الحالات. أمّا على الصعيد الواقعي فلقد شهدت اقتصاديات أمريكا وأوروبا الغربية في السبعينات ما بات يُعرف باسم «الكساد التضخمي» (Stagflation)، حيث تعايش التضخم المرتفع معاً وجنباً إلى جنب مع البطالة العالية. وكان هذا بمثابة إعلان وفاة لعلاقة فيلبس ولأداة مهمة في السياسة الاقتصادية خدمت الاقتصاديات الغربية لردح طويل من الزمن. وهناك الآن إجماع بين الاقتصاديين على أنّ معدّل البطالة مستقل عن معدّل التضخم في الأمد الطويل، في حين مازال تأثير البطالة على معدّل التضخم في المدى القصير موضع أخذ ورد.

منحنى فيلبس في فلسطين

قام باحثان فلسطينيان مؤخراً بوضع دراسة تتساءل حول مدى انطباق منحنى فيلبس على الاقتصاد الفلسطيني.¹

1- Ismael, Mohanad and Sadeq, Tareq (2016). Does Phillips Exist in Palestine? An Empirical Evidence. Ramallah: University of Birzeit. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/70245/1/MPRA_paper_70245.pdf